

تقرير مراقبة الانتخابات النيابية لعام 2018

من منظور جندي



LADE
الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات



مسرح
Women Empowered for Leadership
تعزيز مشاركة المرأة في العمل السياسي

تقرير مراقبة الانتخابات النيابية لعام 2018 من منظور جندي



هذا المشروع ممول من

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات © 2018

LADE
الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات



8 الملخص التنفيذي

الفصل الأول: الخلفية

10 مشاركة النساء السياسية في لبنان

15 المنهجية

الفصل الثاني: الاستجابة الجندرية للبيئة الانتخابية

17 الإطار القانوني

17 الإطار القانوني الدولي

20 قانون الانتخابات

23 الإطار المؤسسي

23 هيئة الإشراف على الانتخابات

28 الإعلام

30 الأحزاب

32 منظمات حقوق المرأة

الفصل الثالث: نتائج الرصد

الفصل الرابع: منظور المرشحات للانتخابات

38 تحديات قانونية

39 موارد مالية غير كافية

40 ضغوطات اجتماعية

41 ثلاثي التهديد والتشهير والعنف

42 عدم استجابة المؤسسات

43	الفصل الخامس: التوصيات
43	على المستوى القانوني
43	هيئة الإشراف على الانتخابات
44	على مستوى الأحزاب
44	على المستوى الإعلامي
45	على المستوى الاستراتيجي
46	أسئلة المقابلات مع المرشحات
48	كتاب إلى هيئة الإشراف على الانتخابات
49	كتاب إلى وزارة الداخلية والبلديات
50	المراكز التي تم استطلاع آراء الناخبات فيها
52	المراجع

عمل مشترك

فرح قبيسي
علي سليم
دارين أبو سعد

يهم الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات إحاطة القراء علماً بأنه ولضرورات تتعلّق بصياغة وكتابة النص، إضافة الى عدم مرونة اللغة بين التذكير والتأنيث، ولوجود صعوبة لدى البعض في القراءة عند استخدام اللغة الجندرية، لم تقم الجمعية باستخدام التأنيث في النص التالي غير أنها تؤكد على إيمانها المطلق والداعم للمساواة الجندرية في نصونها وتقاريرها المنتجة كافة وفي مضمون مطالبها والقضايا التي تدافع عنها.



لماذا هذا التقرير؟

يتزامن هذا التقرير مع السنة الخامسة والستين لحصول النساء في لبنان على حق المشاركة السياسية عبر الاقتراع والترشح، وبعد 12 دورة انتخابات برلمانية شهدتها البلاد منذ ذلك التاريخ. والحاجة اليوم الى هذا التقرير، هي بذاتها دليل على أن خوض غمار الانتخابات لا يزال، الى حد كبير، وحتى هذه اللحظة، حيزاً محصوراً بالرجال، يتطلب من النساء تخطي عقبات جمة لدخوله. فنسبة تمثيل النساء الضئيلة تاريخياً هي برهان على العقبات الكبيرة التي تواجه مشاركة النساء في الحياة السياسية.

لذا، فإن أردنا تحقيق المساواة والإنصاف بين الرجال والنساء وتمكين النساء من تحقيق كامل إمكاناتهن كمواطنات، يجب تذليل العقبات أمام مشاركتهن الكاملة والفاعلة في الحياة السياسية، وما هذا التقرير الذي أعدته الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات بدعم من منظمة هيغوس، القائم على مراقبة العملية الانتخابية من منظور جندي¹، سوى مساهمة في هذا الصدد.

فالهدف من مراقبة الانتخابات من المنظور الجندي، لا يقتصر على تسليط الضوء على التجارب الانتخابية للنساء فقط، بل والأكثر أهميّة، الضغط على أصحاب القرار باتجاه تحسين واقع المشاركة السياسية للنساء وفهم ديناميكية علاقات القوة القائمة على أساس النوع الاجتماعي. لذا فإن الهدف هو إعطاء مشاركة النساء في الحياة السياسية اهتماماً خاصاً يتيح للفاعلين فهم العوائق الاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية التي تحد من مشاركة النساء بهدف تعزيز هذه الأخيرة، وما يعنيه ذلك من فحص المعوقات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنساء وكذلك القيود الثقافية. ومما لا شك فيه أن كل عامل من هذه العوامل المقيّدة بحاجة إلى تدابير خاصة به في إطار رؤية كليّة لإشراك النساء في السياسة.

¹ يشير مفهوم "الجندي" إلى التفرقة بين الرجال والنساء على أساس الدور الاجتماعي لكل منهما تأثراً بالقيم السائدة في مجتمع ما. إذ تتفاوت الأدوار التي يلعبها الرجال والنساء تفاوتاً كبيراً بين ثقافة وأخرى ومن جماعة اجتماعية إلى أخرى في إطار الثقافة نفسها، فالعرق، والطبقة الاجتماعية، والظروف الاقتصادية، والعمر، عوامل تؤثر على ما يعتبر مناسباً لكل من النساء والرجال من أعمال.

قامت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات "لادي" بمراقبة الانتخابات النيابية 2018 من منظور جندي وتوثيق التحديات الأساسية التي تم تسجيلها فيما يتعلق بمشاركة وتمثيل النساء في العملية الانتخابية. تقوم لادي في هذا التقرير بالإضاءة على الانتهاكات وتحليل الفجوات النوعية في المؤسسات والمعوقات المختلفة التي تحد من المشاركة السياسية والانتخابية الفعالة للنساء في انتخابات 2018. فالبنية والثقافة والممارسة السياسية التي توصف بالتمييزية والاقصائية في لبنان، ساهمت في تقويض المشاركة السياسية للنساء وضمنت تاريخياً النقص في تمثيلهن. شكّلت انتخابات 2018 نقلة هامة في هذا الصدد بفضل تصميم عدد أكبر من النساء، مقارنة بالسنوات الماضية، على خوض المعترك الانتخابي. في هذا التقرير تقوم لادي بتحليل مدى تجاوب البيئة الانتخابية مع المنظور الجندي من خلال وحدتي قياس: الإطار القانوني والتدخل المؤسسي.

على المستوى القانوني وجدت لادي أن قانون الانتخابات لا يزال عائقاً حاسماً أمام تمثيل حقيقي للنساء. أما على المستوى المؤسسي، فإن أغلب المؤسسات موضوع البحث تبنت مقاربة سلبية على صعيد اتخاذ تدابير من شأنها تعزيز مساحة أكبر للنساء لممارسة حقوقهن المدنية والسياسية.

ويتناول التقرير نتائج عملية الرصد والمراقبة الجنديّة للانتخابات، وشكل توثيق تجارب المرشحات جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير. وتركزت المقابلات حول تجاربهن في انتخابات 2018 في أربع محطات أساسية: إعلان الترشح، تشكيل اللوائح، الحملة الانتخابية، ويوم الاقتراع. وهدفت المقابلات الى الوقوف على ما تراه المرشحات من تحديات ومن بينها الضغوطات السياسية والتمييز ضد النساء في اللوائح الانتخابية وضعف الموارد المالية وضعف القدرة على الحشد من أجل بناء قاعدة انتخابية عريضة.

الملخص التنفيذي

وخلص التقرير إلى حصول تقدم ملحوظ على صعيد مشاركة النساء مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أن هذه المشاركة لم تنعكس تمثيلاً متقدماً الأمر الذي لا يزال بعيداً كل البعد عما يفترض أن يكون عليه، فقد حصلت النساء على 4.6% من المقاعد على الرغم من أنهن يمثلن 50.8% من الناخبين.² وبشكل عام، تجد جمعية لادي أنه ليس هنالك أي مبرر لاستمرار إقصاء النساء المنهجي عن المشاركة السياسية، والمسار الانتخابي، والتمثيل السياسي، فعلى هذا الإقصاء أن يتوقف. وفي هذا الإطار، تقدم الجمعية عدداً من المقترحات على مستويات عدة ذات طابع قانوني ومؤسسي واستراتيجي بهدف تعزيز مشاركة النساء المتساوية في المسارات السياسية والانتخابية.

² H. G. (2018, March 22). Infographic shows the distribution of women running in the parliamentary election. Retrieved May 10, 2018, from <https://www.the961.com/infographic-shows-distribution-women-candidates-election/>

مشاركة النساء السياسية في لبنان

أبرزت الدروس المستخلصة من بلدان متعددة³ أن المشاركة السياسية للنساء تواجه بتحد رئيسي، يتعلق بكيفية تحويل المؤسسات والنظم السياسية والاقتصادية عن طبيعتها الذكورية. فقضية تعزيز المشاركة السياسية للنساء ليست قضية ذات أبعاد قانونية وسياسية فحسب، ولكنها انعكاس لأوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية متداخلة ومتراصة. وفي السياق اللبناني، نجد فجوة نوعية واضحة وكبيرة لغير صالح النساء في مؤسسات الدولة كافة. فعلى الرغم من منح النساء كامل حقوقهن السياسية عام 1953، إلا أنه لم يتم انتخاب أي امرأة للدخول إلى البرلمان حتى عام 1963، أي بعد عشرة أعوام من حصولها على حقوقها السياسية. وتعاقدت ثماني نساء فقط على مناصب وزارية منذ نهاية الحرب الأهلية.⁴ وتبلغ نسبة النساء من إجمالي موظفي الإدارة من الفئة الأولى 10% فقط، ويشكلن 3.6% من عديد قوى الأمن الداخلي، و4.7% من عديد الأمن العام.⁵

ولهذه الفجوة النوعية مستويات عدة لاسيما في ظل التداخل الذي تعكسه فكرة المشاركة السياسيّة للنساء بين المجالين الخاص والعام اللذين تتواجد فيهما النساء وتتحرك في إطارهما. إذ يمكن القول إن زيادة هامش الحرية الذي تتمتع به المرأة في المجال الخاص تنعكس - حتمًا - بشكل أو بآخر، على مقدار مشاركتها السياسية والعكس صحيح. وتُظهر هذه الإشكالية ضرورة إلقاء الضوء على الأطر المجتمعية الحاكمة لتلك المشاركة واختلاف أثر البيئة الاجتماعيّة الثقافيّة في معدل وشكل تلك المشاركة، وذلك في ظل الأطر الأخرى كالسياسات والقوانين والأطر الحاكمة من قبل الدولة. إذ تترك هذه العوامل تأثيراتها على المشاركة السياسية للنساء في لبنان عبر عدد من القنوات التي تُؤطر هذه المشاركة سواء من حيث الكم أو الكيف. فعلى الرغم من أن لبنان كان من أول البلدان العربية التي أعطت المرأة الحق بالترشح والاقتراع إلا أنها نادراً ما كانت تجد لها موقعاً في المراكز السياسيّة سوى عبر التوريث السياسي. فاتسمت تاريخياً مشاركة النساء في المجالس النيابية بضعف التمثيل ما وضع لبنان في المراتب الأخيرة عالمياً على صعيد مشاركة المرأة بالعملية السياسيّة.⁶

³ هويدا عدلي، منى عزت، ربهام باهي، مروة نظير (2017)، المشاركة السياسية للمرأة. فريدريش ايبيرت ستيفتونغ، مصر، 2017.

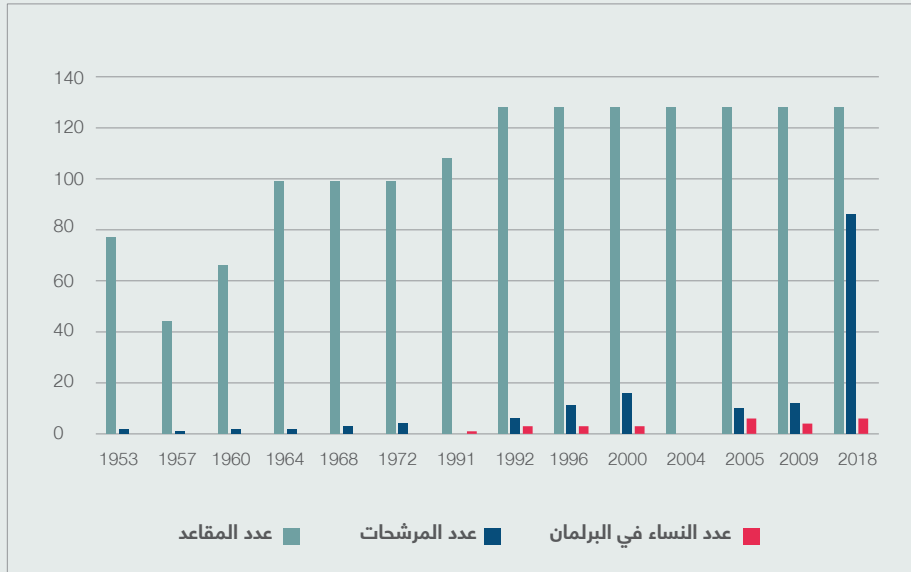
⁴ Patriarchy and sectarianism: A gendered trap, baseline of women in politics: Lebanon case (Rep.). (2017). HIVOS.

⁵ المرجع السابق.

⁶ المرجع السابق.

الفصل الأول: الخلفية

مشاركة النساء السياسية في لبنان



وعلى الرغم من ان أحكام الدستور (المادة 7) حظرت التمييز على أساس النوع الاجتماعي، إلا أن النساء لا يزلن يعانين من عوائق كثيرة خصوصاً كلما سعين لمواقع أخذ القرار، ابتداءً بتوقعات المجتمع منهن، وصولاً الى القوالب النمطية حول أدوارهن وطبيعة المجال المهني، مروراً بالتحديات المتعلقة بالموارد ومدى إتاحتها لهن. ولتزال التفسيرات الثقافية السائدة تعرف المجال السياسي على أنه ممارسة رجولية بشكل أساسي، فيما تنسب الأنماط السلبية إلى النساء اللواتي يمارسن السياسة⁷. ولعل أبرز مظاهر سيادة الثقافة الذكورية الأبوية في المجال العام وفي العملية السياسية، يتجسد في غياب البعد الجندي في غالبية جوانب وتوجهات وممارسات الدولة لدورها كمنظم للشأن العام. فيبدو أن الهياكل القانونية لحقوق المواطنة قد وضعت حول نوع مجتمعي واحد، معبرة عن منظومة علاقات اجتماعية وسياسية ترى المرأة على هامش الحياة العامة. وتتجسد الأبوية من خلال قانون الجنسية، مثلاً، الذي يحرم المرأة اللبنانية من حقها بمنح جنسيتها لعائلتها متى تزوجت من رجل غير لبناني، ما يعبر عن دونيتها على الصعيد القانوني والنظرة لها كمواطنة درجة ثانية.

⁷ Patriarchy and sectarianism: A gendered trap, baseline of women in politics: Lebanon case (Rep.). (2017). HIVOS.

ونفتقد لأدلة تشير إلى الرغبة في تغيير تلك الرؤية. ففي كلمة في إطار لقاء نظمتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية⁸ في آذار 2018، قال رئيس الجمهورية ميشال عون إن على المرأة اللبنانية "لا تنتظر أن يتنازل لها الرجل عما يعتبره دوره وحقه، أو أن يعطى دورها كمنحة أو هبة من خلال "كوتا" ما، بل ان تأخذ المبادرة وتعتلي المنابر"⁹. هذا القول يحمل، الى حد ما، النساء مسؤولية ضعف مشاركتهن السياسية، كما أنه لا يعبر عن رغبة والتزام وإرادة مؤسسية لتغيير علاقات القوة داخل النظام السياسي وداخل المؤسسات المختلفة بشكل يعزز المشاركة الفعالة للنساء ويسلط الضوء على الإشكاليات القانونية.

الى ذلك، لا يزال المجتمع خاضعاً لنظام معقد تتسم علاقاته بالتسلطية والزبائنية في مؤسساته كافة، والهيمنة الكبيرة لزعماء الطوائف وأمراء الحرب والزعامات التقليدية وامساكلهم بالمجتمع عبر الشبكات الزبائنية والتجيش الطائفي، وإعادة انتاج الاقطاعية الذكورية بشكل حديث. ولهذه النخبة السياسية موارد مالية ضخمة وشبكة علاقات هائلة وتتمتع برأسمال اجتماعي يمكنها من ممارسة السلطة والتحكم بها¹⁰. وهذه كلها امتيازات لا تتمتع بها الغالبية العظمى من النساء في لبنان. وتؤدي المنظومة الطائفية الى فرض حدود على المشاركة السياسية للنساء. فالمادة التاسعة من الدستور اللبناني تعطي صلاحيات واسعة للمؤسسات الدينية الطائفية للتحكم في جميع الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث وغيرها. وتبرز اللامساواة بين النساء والرجال في قوانين الأحوال الشخصية في ظل غياب إطار عام يراعي الأحوال الشخصية وفقاً لقوانين مدنية موحدة تكرس المساواة بين الرجال والنساء. لذا، فإن هيمنة الطابع الذكوري/ الأبوي على المجال العام، تعود بنسبة كبيرة الى هيمنة الطابع الأبوي على المجال الخاص. وبالتالي نرى تداخلاً واضحاً بين الحيز العام والخاص من جهة وبين المجال الخاص ومجال السلطة من جهة أخرى، ونجد أن المساحات الثلاث في حالة تفاعل مستمرة مع بعضها البعض. وهذه الملاحظة تنسجم مع ما خلص إليه تقرير لادي لمراقبة الانتخابات البلدية من منظور جندي عام 2016¹¹ بأنّ الحيز الخاص يكون، في أغلب الأحيان هو المجال الرئيسي الذي تستمد منه النساء الدعم المعنوي

⁸ للمزيد من المعلومات عن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.nclw.org.lb

⁹ الرئيس عون للمرأة اللبنانية: خذي المبادرة وافرضي حضورك ولا تسمحي للمجتمع الذكوري أن يؤثر على تفكيرك، (آذار 2018)، موقع التيار، <https://www.tayyar.org/News/203982>

¹⁰ Patriarchy and sectarianism: A gendered trap, baseline of women in politics: Lebanon case (Rep.). (2017). HIVOS.

¹¹ علي سليم، الياس نصور (2016)، تقرير مراقبة الانتخابات البلدية لعام 2016 من منظور جندي، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات

الفصل الأول: الخلفية

مشاركة النساء السياسية في لبنان

والأسري والذي يعد عاملاً حاسماً في تحديد فرصهن للعمل والنشاط خارج نطاق المنزل والأسرة، لا سيّما في تحديد فرصهن في المشاركة في العمل السياسي من عدمها.

ويشكل التمكين الاقتصادي والاجتماعي ركناً أساسياً من أركان التمكين السياسي للنساء. إن أحد أهم العوامل الحاكمة للمشاركة السياسية للمرأة هو وضعها الاقتصادي والاجتماعي. فلا يمكن الاستمتاع بالحقوق في المشاركة السياسية في ظل التمييز والعنف والتهميش والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، إذ إن الحقوق متداخلة ومتراصة. وتمثل النساء في لبنان نسبة أكبر بين الفئات المفقرة مقارنة بالرجال¹². وتوجد فجوة نوعية في معدلات المشاركة في القوة العاملة لصالح الرجال. وتميل النساء إلى العمل في القطاع غير النظامي في ظل غياب الحماية الاجتماعية. وتقل فرص مشاركتهن والتعبير عن آرائهن في الحوار الاجتماعي والسياسي. وتواجه النساء عدداً من القيود القانونية والثقافية والاجتماعية التي تحد من قدرتهن على الالتحاق بسوق العمل وامتلاك الأصول والحصول على فرص العمل الأعلى أجراً في الوقت الذي تحقق فيه النساء نجاحات في مستوى التحصيل العلمي¹³.

وعلى الرغم من القيود الكثيرة التي تعترض مشاركة النساء السياسية في لبنان على المستوى الثقافي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى تشكل حالة نسوية في السنوات الأخيرة¹⁴ دفعت إلى تغيرات على المستوى القانوني¹⁵ وإلى نقلة هامة على مستوى الخطاب، مستفيدة، أي الحركة النسوية، من العنف الموجّه ضد النساء كمدخل للوعي النسوي لمئات بل آلاف النساء والرجال أيضاً. كما شكلت هذه الحركة جزءاً من الحالات الاعتراضية والحركات المطالبة الاجتماعية والبيئية والنقابية التي اخذت في التوسع في السنوات الماضية أيضاً.

¹¹ المرجع السابق Patriarchy and sectarianism

¹² مرال توتليان (2014)، المرأة في لبنان بالأرقام، موقع الإحصاء المركزي.

http://www.cas.gov.lb/images/PressRoom/Women%20in%20Lebanon_Dr.%20Maral%20Tutelian_Grand%20Serail%202023%20Avril%202014.pdf

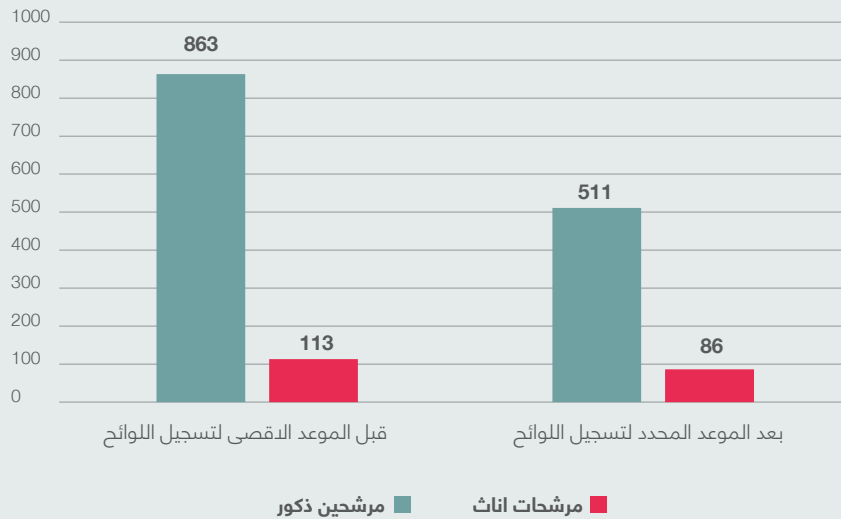
¹³ برناديت ضو، "التيارات النسوية في لبنان: بعد الولاء للوطن، هل سينتفض الجسد خلال "الربيع العربي"؟ (En-Ar)", Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support, 2015-06-01.

¹⁴ مثل إقرار القانون 293 حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري، بالرغم من ملاحظات منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسوية. راجانا حمية، قانون حماية النساء من العنف: «مش المهم إتبو قطع»، جريدة الأخبار، الجمعة 2 كانون الأول 2016. <https://al-akhbar.com/Community/233487>

¹⁵ معلومات من جمعية نساء رائدات

وفتح اعتماد قانون انتخابي جديد قائم على النسبية لأول مرة في تاريخ لبنان، الباب أمام تكتلات مدنية مستقلة لتدخل ميدان المنافسة على المقاعد النيابية ضد الأحزاب الطائفية والاقطاعية التقليدية والحديثة المهيمنة. هذا الواقع الجديد الذي فرضه اعتماد القانون النسبي، الى جانب تصاعد الحركات المطالبة المدنية في السنوات الأخيرة، شجع عدداً أكبر من النساء على الترشح وبدت النساء أكثر اصراراً على محاولة تعميق دورهن السياسي، فوصل عدد المرشحات الى 113 امرأة، لتنسحب بعدها 27 مرشحة عند اقفال مهلة اعلان اللوائح. وبلغ العدد النهائي للمرشحات على اللوائح 86 امرأة من أصل 597 مرشحا¹⁶، أي ما نسبته 14% من مجمل المرشحين، وهو ما يعني زيادة في ترشح النساء بأكثر من سبعة أضعاف مقارنة بانتخابات عام 2009. إلا أن ذلك لم ينعكس ازدياداً كبيراً بتمثيل النساء الذي ارتفع من 3.1% أي من أربع نساء عام 2009 الى 4.6% أي ست نساء في عام 2018 وهو يبقى رقماً هزلياً جداً، يثبت، بشكل حاسم، ضرورة التصدي للعوائق الكثيرة التي تحدّ من مشاركة النساء وحقهن بالتمثّل بشكلٍ عادلٍ.

توزع المرشحين وفق النوع الاجتماعي قبل وبعد الموعد الاقصى لتسجيل اللوائح



¹⁶ معلومات من جمعية نساء رائدات

المنهجية

يسعى هذا التقرير إلى تحليل مسار انتخابات 2018 من خلال المنظور الجندي ويهدف إلى تحديد العوائق التي تحد من مشاركة النساء في هذه العملية. تضمّنت المنهجية أدوات نوعية وكمية لجمع البيانات، تساعد الأولى في فهم التحديات الرسمية وغير الرسمية التي تواجه النساء لدى المشاركة في العملية الانتخابية، وتشمل التحديات الهيكلية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية. أما أدوات البيانات الكمية فتساعد بتوصيف هذه المعطيات بشكل مرئي.

وشملت الأدوات النوعية

1. مراجعة مكتبية للدراسات والتقارير والمقالات والإطار القانوني وشملت تحليل إطار العمل القانوني (القوانين والسياسات الوطنية - والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية اللبنانية)، وتحليل نتائج الانتخابات النيابية لعام 2018 وتقارير الرّصد الصادرة عن لادي.

2. المراقبة المؤسسية، بما في ذلك التحليل الشامل لفعالية المؤسسات التالية (ما قبل الانتخابات وخلالها وما بعدها) لجهة التدابير التي اتخذتها (أو لم تتخذها) لتعزيز مشاركة النساء: هيئة الإشراف على الانتخابات- الأحزاب السياسية- منظمات المجتمع المدني- وسائل الاعلام.

3. إجراء مقابلات مع ستّ نساء تتراوح أعمارهن بين 28 و60 سنة من مختلف الدوائر الانتخابية (دوائر الجنوب، بيروت الأولى، بيروت الثانية، كسروان-جبيل، عكار) ممن وصلن ولم يصلن الى البرلمان وتحليل خطابهن والوقوف على أبرز التحديات والفرص التي أتاحتها انتخابات 2018. ومن الجدير ذكره أنه لم يتم ذكر أسماء المرشحات اللواتي قابلناهن حرصاً على خصوصيتهن وسلامتهن.

4. التحليل النقدي والتوثيق: تحليل النظام الانتخابي والبيئة الانتخابية من خلال تجارب النساء وباعتماد منظور العدالة الجندي¹⁷.

¹⁷ هي العدالة في التعامل مع كل من الرجال والنساء بناء على الاحترام الكامل لاحتياجاتهم، ويتضمن ذلك تعاملات عادلة أو تعاملات مختلفة لكنها تعتمد على المساواة في الحقوق والمكتسبات والحريات المدنية والسياسية وكذلك الفرص.

5. التوصيات: في الختام وضعت الجمعية عدداً من التوصيات لمعالجة أوجه القصور المبيّنة في التقرير.

وشملت الادوات الكمية

- 1) الارقام الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية في ما خص انتخابات 2018.
- 2) تقارير واحصاءات الرصد التي جمعها مراقبات ومراقبو لادي يوم الانتخابات.
- 3) الارقام المتوفرة من خلال الاستعراض المكتبي والبحثي حول مشاركة النساء السياسية والاقتصادية في لبنان.

الفصل الثاني الاستجابة الجندرية للبيئة الانتخابية

الإطار القانوني

يؤدي الإطار القانوني دورًا رئيسيًا في تعزيز أو عرقلة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية والسياسية. بشكل مثالي، يجب أن يوفر القانون السبيل لضمان الحقوق ومعالجة المظالم التاريخية لفئات معينة، كالتمييز ضد النساء. ولكي يتم اعتبار القانون مستجيباً لمنظور العدالة الجندرية، يجب أن يتضمن آليات وحلولاً تسعى إلى معالجة الحواجز والتحديات التي أعاقت مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية.

الإطار القانوني الدولي

يشمل الإطار القانوني الاتفاقيات الدولية التي انضم إليها لبنان والمعترف بها في الدستور كجزء من قوانينه المحلية. فقد نصّت مقدمة الدستور في الفقرة (ب) على أن: "لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم موثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم موثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء".

تحتوي الاتفاقيات الدولية على العديد من الأحكام التي تتطلب اتخاذ إجراءات من جانب الحكومة لضمان القضاء على التمييز ضد النساء الذي أدى إلى إضعاف مشاركتهن في المجال السياسي وبذل الجهود النشطة من أجل زيادة هذه المشاركة.

بالنظر إلى اعتراف الدستور بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية كجزء من الإطار القانوني المحلي، فإن مناقشة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة التي يخضع لها لبنان هي ذات صلة.

نصت المادتان 2 و7 من **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** على تمتع كل إنسان بجميع حقوقه دونما تمييز من أي نوع، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس. وركزت المادة 21 من الإعلان على المشاركة في الحياة العامة وشغل الوظائف، إذا نصّت على أن "لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية. ولكل شخص، بالتساوي مع الآخرين حق تقلد الوظائف العامة في بلده". كما أكدت المادة 25 من **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** على حق كل مواطن في الترشح والتصويت عند إجراء انتخابات

نزهوة تُجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين. كما أكدت المادة 62 من العهد نفسه المساواة أمام القانون والحق المتساوي في التمتع بحمايته. كذلك تضمنت المادة إضافة مهمة تتعلق بدور القانون كأحد آليات التصدي للتمييز، فنصت على أنه "يجب أن يحظر القانون أي تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب".

كما نصت المادة الثالثة من **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** على أن "تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في هذا العهد". إلا أنّ ثمة تقدماً ونقلة نوعية أحدثتها اتفاقية **إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو"** في ما يتعلق بالتعريفات الخاصة بالتمييز على أساس الجنس والنص على تدابير واجراءات محددة للتصدي للتمييز وتحقيق المساواة.

قدمت المادة الأولى من الاتفاقية تعريفاً محدداً للتمييز على أساس الجنس: "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أعراضه النيل من الاعتراف للمرأة على أساس تساوي الرجل والمرأة بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو ابطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو ممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية".

طلبت اتفاقية السيداو الدول باتخاذ تدابير مؤقتة لحين تغيير الواقع الثقافي والاجتماعي الذي يحول دون تحقيق المساواة، فنصت على ما يسمى بإجراءات "تمييز خاصة" ويقصد بها "التمييز الإيجابي"، يمكن أن ينص عليها في الدساتير والقوانين أو تصدر بها قرارات، وهي تدابير مؤقتة وفقاً لما نصت عليه المادة 4 من الاتفاقية حيث يتم "وقف العمل بهذه التدابير عندما تكون أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة قد تحققت". كما نصت المادة 5 على إلزام الدول بالعمل بتعديل الأنماط السائدة للسلوكيات الاجتماعية والثقافية للرجل والمرأة، وأن تعمل الدولة على تطبيق معايير المساواة في المجالين العام والخاص على حد سواء، وتعد هذه المادة بالغة الأهمية لمجتمعنا لأن التمييز القائم بين الرجال والنساء له جذور اجتماعية وثقافية، ولا يتطلب فقط سن تشريعات أو اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات، إنما يحتاج القضاء على التمييز إلى رؤية شاملة ومتكاملة بشأن التشريعات وإقرار استراتيجيات وطنية وسياسات عامة لدمج المنظور الجندري في

الفصل الثاني: الاستجابة الجندرية للبيئة الانتخابية

الإطار القانوني

جميع الميادين وعلى جميع المستويات، وإجراء عمليات متابعة وتقييم لها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان الوصول إلى الهدف الأساسي وهو تحقيق المساواة الجندرية وفي ما يتعلق بالمشاركة السياسية والانتخابات، تضمنت المادة 7 من الاتفاقية بنوداً تفصيلية تطلب الدولة باتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامّة للدولة، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:

أ. التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي يُنتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛

ب. المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية؛

ج. المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية للدولة.

تواجه الحكومة إزاء تحديات كبيرة لتحقيق هذه الأهداف، فثمة فجوة نوعية كبيرة لصالح الرجال بشأن نسب تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار، حيث يتطلب القضاء على هذه الفجوة وتحقيق المساواة بين الجنسين مراجعة لجملة من القوانين، وإقرار سياسات عامة من منظور النوع الاجتماعي، تتضمن إجراءات محددة من أجل تحقيق تكافؤ الفرص داخل جميع المؤسسات بالدولة، فضلاً عن تدخلات جادة من أجل تغيير الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع التي تضع النساء في أطر تقليدية، وتكرس التمييز ضدهن في شغل المناصب القيادية، وتحول دون وصولهن لمواقع اتخاذ القرار. يتبين لنا مما سبق أن الفجوة لا تزال كبيرة بين الإجراءات والتدابير المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات من ناحية، وبين ما طبق من تشريعات من بينها قانون الانتخابات الذي جرت وفقه انتخابات 2018 من ناحية أخرى، إلى جانب القوانين الأخرى التي تحتاج إلى مراجعة حقوقية للتواءم مع التزامات الدولة اللبنانية والتي من شأنها أيضاً تعزيز حقوق المرأة والتي تعود بالآثار الإيجابية على تعزيز مشاركتها بالشأن العام والمشاركة (السياسية).

قانون الانتخابات

قامت الهيئة الخاصة بقانون الانتخابات النيابية، عام 2006، بصياغة مشروع قانون يجمع بين النظامين الأكثرية والنسبي، وأوصى هذا القانون بكوّتا نسائية بنسبة 30% في البرلمان. وفي عام 2011، أعدت وزارة الداخلية والبلديات مشروع قانون للانتخابات البرلمانية يقترح اعتماد كوّتا نسائية بنسبة 30% على مستوى اللائحة، وتم تمرير مشروع القانون إلى مجلس النواب لإقراره عملاً بالمرسوم رقم 8913. إلا أن القانون الانتخابي الجديد الذي صدر في حزيران عام 2017، لم يعترف بأيّ كوّتا للنساء على الرغم من مطالبات لادي والحملة المدنية للإصلاح الانتخابي¹⁸ ومنظمات حقوق المرأة والوعود التي قدمها السياسيون خلال المناقشات التي سبقت إقراره. فصدر القانون من دون اعتماده أيّ تدابير إيجابية لجهة تسهيل المشاركة السياسية للنساء. أكثر من ذلك، فإنّ القانون وعلى الرغم من اعتماده النظام النسبي للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية اللبنانية، إلا أنه لم يتح فرصاً متساوية للنساء لكي يتم انتخابهن. ولعلّ المشكلة الأبرز في هذا الإطار تكمن في التطبيق المشوه للنسبية ضمن دوائر صغيرة وغير متساوية وبقاء القانون على الكوّتا الطائفية مع اعتماد الصوت التفضيلي ووجود عتبة انتخابية عالية تقصي كل لائحة لا تحصل على الحاصل الانتخابي، كلها عوامل قوّضت مفاعيل النسبية وحافظت على الوضع القائم¹⁹.

قسّم القانون الجديد لبنان إلى 15 دائرة انتخابية وأقر مظهرين جديدين وهما النسبية والصوت التفضيلي. فالناخبون يدلون بصوتهم، وفق هذا القانون، للائحة من المرشحين في دائرتهم، ثم يتيح القانون للناخبين امكانية اعطاء صوتهم التفضيلي لأحد المرشحين على هذه اللائحة بحسب الدائرة الصغرى للناخب. يتمّ تحديد عدد المقاعد العائدة لكل لائحة انطلاقاً من الحاصل الانتخابي وعدد الأصوات التي تتركها اللائحة. يُقسّم العدد الإجمالي للأصوات التي فازت بها اللائحة على الحاصل الانتخابي الذي يحدّد عدد المقاعد التي ستحتلها بها اللائحة. ثم يتمّ اختيار المرشحين في دائرة معيّنة وفق أكبر عددٍ حازوا عليه من الأصوات التفضيلية مع الأخذ بعين الاعتبار الحصة المذهبية للدوائر الصغرى وعدد المقاعد التي حازت عليها اللائحة،

¹⁸ الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، مسودة قانون الانتخابات النيابية لعام 2013. <https://bit.ly/2vWVtn>

¹⁹ علي مراد، كيف تم تقويض فاعلية النظام النسبي؟، المفكرة القانونية، 4 أيار 2018. <http://legal-agenda.com/article.php?id=4419>

الفصل الثاني: الاستجابة الجندرية للبيئة الانتخابية

الإطار القانوني

فيصبح باقي المرشّحين من هذه الطائفة أو اللائحة غير مؤهلين²⁰. "بالتالي، يمكن أن يخسر مرشح حصل على عددٍ أعلى من الأصوات التفضيلية لصالح مرشحٍ حاز على أصواتٍ أقل، وذلك بسبب تخصيص المقاعد حسب المذهب"²¹.

حتم اعتماد الصوت التفضيلي استمرارية الزعامات المحلية التي حافظت على مقاعدها. ولم يكن الصوت التفضيلي، بشكل عام مساعداً للنساء. فمن بين 86 مرشحة، حصلت 25 مرشحة على أقل من 100 صوت تفضيلي. وحصلت نصف المرشحات على أقل من 227 صوتاً تفضيلاً. ولم تحصل سوى مرشحتين على أكثر من 10 آلاف صوت تفضيلي²². وعزز هذا القانون من العلاقات الزبائنية باعتماده في الأغلب على الدوائر الصغرى²³ التي قسمت الطوائف الى دوائر منفصلة بدلا من خلق دوائر انتخابية مختلطة طائفيًا، ومن تكريس الخدمات النقديّة والعينيّة التي بإمكان المرشحين توزيعها على المواطنين طوال فترة الحملة الانتخابية²⁴. كما عزز تمركز الأصوات الطائفية وضمن النفوذ الطائفي/ السياسي للنخبة الحاكمة أضعف قدرة القادمين الجدد من المرشحين، ومن بينهم النساء، الذين لا يتمتعون بقاعدة شعبية وشبكة علاقات زبائنية راسختين، على "الخرق". ولوحظت صعوبة لدى المرشحات في تشكيل أو الانضمام الى لوائح كشرط لتأهلهن للبقاء في السباق الانتخابي ما أدى الى حرمان ربع النساء اللواتي قدّمن ترشيحهنّ من فرصة الترشّح²⁵. فقد أعلنت 113 امرأة ترشيحهنّ لتنسحب بعدها 27 ممن لم يستطعن، لسبب أو آخر، من الانضمام الى لوائح. ولو كانت الكوتا النسائية قد اعتمدت، لأمكن أن تشجّع على تشكيل قوائم نسائية، ولضمنت تساوي الفرص للنساء²⁶. وشكلت رسوم الانتخابات البالغة ثمانية ملايين ليرة، إضافة الى سقف الإنفاق الانتخابي المرتفع تحديًا أساسيًا لأغلبية النساء²⁷. فوفق المادة 61 من القانون الانتخابي، لكل مرشح منفرد الحق في إنفاق ما يصل مجموعه الى مئة وخمسين

²⁰ كاثرين بتروني وماركوس هالينان، السياسة والتقدم والبرلمان في العام 2018 : هل تستطيع المرأة اللبنانية المضي قدمًا؟، دعم لبنان.

²¹ المرجع السابق.

²² النوّاب المنتخبات، ميغافون، <https://bit.ly/2MgDLqN>

²³ كاثرين بتروني وماركوس هالينان، المرجع السابق.

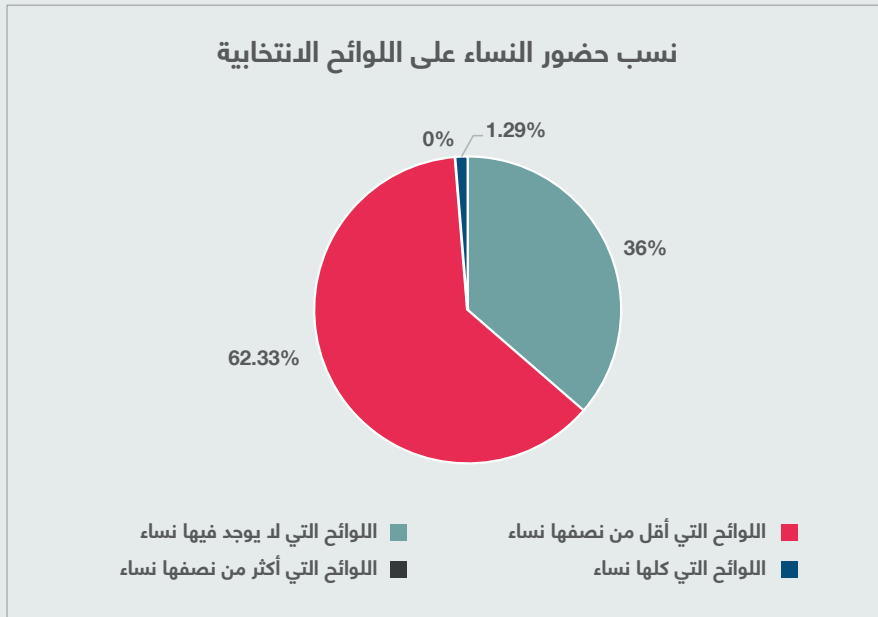
²⁴ المادة 62 من القانون الانتخابي 44/2017

²⁵ كاثرين بتروني وماركوس هالينان، المرجع السابق.

²⁶ المرجع السابق.

²⁷ رانيا حمزة، نساء لبنان يخرجن من قمقم التوريث السياسي ترشحا، المفكرة القانونية، 4 أيار 2018، <http://legal-agenda.com/article.php?id=4432>.

مليون ليرة لبنانية كسقف إنفاقٍ ثابت - إضافة الى سقف إنفاقٍ متحرك عبارة عن خمسة آلاف ليرة لبنانية عن كل ناخب في الدائرة الانتخابية للمرشح - وهو ما يعتبر سقفاً عالياً لا يضمن تكافؤ الفرص بين الأحزاب والقوى وبين المرشحين المستقلين²⁸. إن سقف الإنفاق المرتفع يعزز من مواقع أعضاء الأحزاب المهيمنة وأصحاب رؤوس الاموال على حساب غالبية النساء والقادمين الجدد من المرشحين.



²⁸ الانفاق الانتخابي، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، <https://bit.ly/2KOS8g3>

الإطار المؤسسي

يتناول هذا القسم دور المؤسسات المختلفة في الانتخابات لجهة تعزيز أو عرقلة المشاركة المتساوية للنساء والرجال في الانتخابات النيابية.

هيئة الإشراف على الانتخابات

تشكلت هيئة الإشراف على الانتخابات عام 2009 بموجب القانون رقم 44/2017 بهدف الإشراف على كل جوانب العملية الانتخابية ومراقبة تفاصيلها ومعالجة الشكاوى وتقديم التقارير اللازمة للمجلس الدستوري، ومن مهامها:

1. إصدار القرارات والتعاميم التي تدخل ضمن مهامها ورفع الاقتراحات التي تراها مناسبة الى الوزير (وزير الداخلية والبلديات).
2. تلقي طلبات وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والالكترونية الراغبة بالمشاركة في تغطية عملية الاقتراع والفرز وتسليمها التصاريح اللازمة لذلك، ووضع قواعد سلوك للتغطية الاعلامية.
3. تلقي طلبات وسائل الإعلام الخاصة المقروءة والمرئية والمسموعة الراغبة في المشاركة في الاعلان الانتخابي المدفوع الأجر وفقاً لأحكام هذا القانون.
4. مراقبة تقييد اللوائح والمرشحين ووسائل الإعلام على اختلافها بالقوانين والأنظمة التي ترعى المنافسة الانتخابية وفقاً لأحكام هذا القانون.
5. تحديد شروط وأصول القيام بعمليات استطلاع الرأي وكذلك نشر أو بث أو توزيع النتائج أثناء الحملة الانتخابية ومراقبة التقييد بفترة الصمت الانتخابي.
6. استلام الكشوفات المالية العائدة للحملة الانتخابية والتدقيق فيها خلال مهلة شهر من تاريخ اجراء الانتخابات.
7. تلقي طلبات تسجيل المفوضين الماليين عن الحملة الانتخابية لكل مرشح وتسليمه ايصالاً بذلك.
8. ممارسة الرقابة على الإنفاق الانتخابي وفقاً لأحكام هذا القانون.
9. قبول ودرس طلبات المراقبين الانتخابيين المحليين والدوليين ومنحهم التصاريح ووضع قواعد سلوك لهم.

10. نشر الثقافة الانتخابية وإرشاد الناخبين وتعزيز الممارسة الديمقراطية بالوسائل المتاحة كافة.

11. تلقي الشكاوى في القضايا المتعلقة بمهامها والفصل بها، ويعود لها أن تتحرك عفواً عند تثبتها من أية مخالفة واجراء المقتضى بشأنها.

12. يمكن للهيئة ان تستعين عند الضرورة بأصحاب الخبرة المشهوددة في الاختصاصات المرتبطة بالانتخابات وشؤونها. تقدم الهيئة تقريراً بأعمالها مع انتهاء ولايتها وتحويله إلى كل من رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء ووزير الداخلية والبلديات ورئاسة المجلس الدستوري.

وتتألف الهيئة وفقاً للمادة 10 من 11 عضواً وتمارس دورها وفقاً للمهام المحددة لها في قانون الانتخابات بصورة مستقلة وبالتنسيق مع وزير الداخلية والبلديات.

نصت المادة التاسعة من قانون الانتخابات على أن "يراعى تمثيل الجنسين في اختيار المرشحين لعضوية الهيئة". وعلى الرغم من ضباية المادة هذه، بحيث أنها لا تحدد العدد الذي وفقه يتم تقييم الى أي مدى تمت مراعاة هذا التمثيل، جاء تمثيل النساء في تكوين الهيئة منخفضاً، فأنحصر بثلاث نساء من أصل 11 عضواً هن كارين جعجع، سيلفانا اللقيس وأردا أكمجكي. وبتاريخ 18 نيسان 2018 تقدمت لادي من هيئة الإشراف على الانتخابات بكتاب خطي للاستفسار حول مدى دمج الهيئة للمنظور الجندري في عملها، وذلك وفقاً للمادة 20 من القانون الانتخابي التي تعطي الحق لهيئات المجتمع المدني بمواكبة مجريات الانتخابات. وتضمن الكتاب اسئلة حول عدد العنصر النسائي في الجهاز التنفيذي للهيئة؛ ونوع المهام المنوطة بهن؛ ونوع الحملات التثقيفية للناخبين حول العملية الانتخابية وما إذا كان هنالك من توجه مباشر للناخبات بشكل خاص لتشجيعهن على الانتخاب؛ وحول مواكبة الهيئة للخطاب الاعلامي؛ وان كانت الهيئة قامت بأي توجيهات للإعلام في ما يخص ضمان حظوظ التغطية المتساوية للمرشحين؛ وحول اعتماد خطاب لا يميز ضد المرشحات على أساس نوعهن الاجتماعي؛ وأخيراً حول ما اذا كانت الهيئة قد رصدت أي ممارسات عنفية سواء لفظية أو جسدية ضد مرشحات خلال الحملة الانتخابية. إلا أن الهيئة لم ترد على الكتاب بشكل مباشر. وفي تاريخ 20 نيسان 2018، اجتمعت هيئة الإشراف على الانتخابات مع لادي، والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، ليأتي الرد من قبل رئيس الهيئة القاضي نديم عبد الملك بما حرقته: "لا دخل لكم بالسؤال عن عدد النساء في الهيئة، ولا يوجد أي شيء يجبرني على تزويدكم بمعلومات!"

الفصل الثاني: الاستجابة الجندرية للبيئة الانتخابية

الإطار المؤسسي

وجاءت استقالة واحدة من النساء الثلاث وهي سيلفانا اللقيس، رئيسة اتحاد المقعدين اللبنانيين، وممثلة منظمات المجتمع المدني في الهيئة، لتفصح المشاكل الضخمة التي اعترضت عمل الهيئة بدءاً من "عدم توفير الموارد الضرورية لتمكين الهيئة من القيام بمهامها" و"المس المباشر باستقلالية الهيئة وصلحياتها" ووصولاً إلى "تقليص صلاحيات الهيئة عملاً بقراءة ضيقة وملتوية للنص القانوني، ما يؤدي إلى مفعول عكسي للهدف من وراء إنشائها، ويجعلها أداة لتعميق التمييز بين المرشحين بدلاً من أن تكون أداة لإلغائه أو التخفيف منه"²⁹ وهي ممارسات تمثلت، وفق ما صرحت اللقيس، في وضع وزارة الداخلية والبلديات يدها على بعض من صلاحيات الهيئة كما حصل بخصوص نشر الثقافة الانتخابية.

كانت انتخابات 6 أيار الانتخابات الأولى من نوعها في لبنان لجهة اعتمادها النسبية والصوت التفضيلي. وبالنظر إلى أن آلية الاقتراع جديدة، كان ينبغي على الهيئة إجراء حملة تثقيفية فعالة للناخبين. وبدلاً من ذلك، لاحظت لادي قيام وزارة الداخلية والبلديات عوضاً عن الهيئة بحملة تثقيفٍ انتخابي ضعيفة جداً. والنتيجة كانت بتسجيل الانتخابات عددًا غير مسبوق من الأصوات الملقاة وصل إلى 38,909 ورقة لاغية وهو ما نسبته 201 في المئة من عدد المقترعين الإجمالي.³⁰ هذا العدد الكبير يؤشر إلى افتقار الناخبات والناخبين إلى المعرفة حول إجراءات الاقتراع وإلى فشل الحملة التثقيفية حول آلية الاقتراع. وعلى صعيد النساء، ركزت الحملة التي قامت بها وزارة الداخلية والبلديات فور إقفال باب الترشيح الفردي على عدد النساء المرشحات، وهو الرقم 111 الذي استخدمته الوزارة كدلالة على نسبة مشاركة النساء (وهو رقم خاطئ، فعدد المرشحات كان 113 لـ 111) بدلاً من التركيز على العمل السياسي للنساء وعلى ضرورة ضمان استقلالية قرار الناخبات وخيارهن الحر.³¹

وتعتبر الرقابة على الإنفاق الانتخابي إحدى أبرز مهام هيئة الإشراف على الانتخابات. وتهدف الرقابة على الإنفاق الانتخابي إلى ضمان حدٍ أدنى من الفرص المتساوية بين المرشحين وألا يتم استعمال الأموال بطريقة تفسد العملية الانتخابية. إلا أن انتخابات 6 أيار جرت في ظل الافتقار إلى آليات متينة لضبط الإنفاق الانتخابي. لكن رفع سقف الإنفاق الانتخابي إلى المستوى الذي تم وفق قانون الانتخابات الجديد،

²⁹ سعدي علوه، سيلفانا اللقيس المرأة الصلبة الوفية للقسم، المفكرة القانونية، 4 أيار 2018. <http://legal-agenda.com/article.php?id=4425>.

³⁰ كمال فغالي، في وزارة الداخلية 500 ألف ناخب إضافي، جريدة الأخبار، 17 أيار 2018. <https://al-akhbar.com/Politics/250189>.

³¹ مقابلة مع زينة الحلو

بالإضافة الى الابقاء على استثناء التقديمات والمساعدات التي يتلقاها المرشحون، أديا الى تعطيل مفاعيل ضبط الإنفاق الانتخابي³². كما كان من المفترض رفع السرية المصرفية عن كامل الحسابات العائدة إلى المرشحين وأزواجهم وأصولهم وفروعهم أقله في الفترة الخاصة بالحملة الانتخابية وحتى انتهاء عملية الاقتراع³³. لذا، بدت الهيئة عاجزة عن مراقبة مدى التزام أي من المرشحين بالسقوف المالية. ولا يمكن التقليل من تأثير الإنفاق غير المنضبط خلال الانتخابات على النساء المرشحات، خصوصاً وأنها تشكل عائقاً إضافياً أمامهن. فمن المعلوم أن الأغلبية العظمى من النساء لا يتمتعن بنصيب من الثروة مماثل لنظرائهن من الرجال³⁴. وقد لوحظ عدم انتظام استخدام الأموال أثناء الحملات الانتخابية، وأكدت المرشحات اللواتي تحدثنا معهن أن ذلك شكل إحدى المشاكل الأساسية التي واجهتهن.

وأناط القانون بهيئة الإشراف على الانتخابات مهمة مراقبة وسائل الإعلام والإعلان الانتخابي، لكن كان من الواضح ضعف الهيئة بالاضطلاع بهذا الدور "فبدت عاجزة عن مراقبة مدى التزام أي من المرشحين بالسقوف المالية (المرتفعة قانوناً أصلاً) كما بدت عاجزة عن كشف تواطؤ وسائل الاعلام مع مرشحين لتمير اعلانات مستترة. وبذلك، بدا كأن تنظيم الإنفاق والاعلام أدى إلى تعميق هوة اللامساواة بين المرشحين بدلاً من ردمها"³⁵. فقد تم تداول معلومات عن الأسعار التي حددتها وسائل الاعلام اللبنانية للمرشحين والتي قيل إنها بلغت ستة آلاف دولار للدقيقة على الهواء، و240 ألفاً³⁶ للحلول ضيقاً على برنامج حواري. وحرمت هذه الأسعار والمرشحين المستقلين من غير أصحاب النفوذ من الفرص المتساوية في التغطية الإعلامية.

ختاماً، إن الأحكام التي توجه دور الهيئة محايدة من حيث النوع الاجتماعي، بمعنى أنها لا تأخذ في الاعتبار أي جوانب خاصة بالعدالة الجندرية في بنيتها وقراراتها وتعاميمها. وكان يمكن للهيئة أن تؤدي دوراً، وفقاً للصلحيات المناطة بها قانوناً، لتصحيح هذا الوضع من خلال تطوير الممارسات أو غيرها من المبادئ التوجيهية التي تستجيب لمنظور العدالة الجندرية ومنع التمييز على أساس الجنس، والتي تؤثر

³² ميري نجم شكرالله، هيئة الإشراف على الانتخابات: خطوات ناقصة نحو الاستقلالية التامة في ظل قانون الانتخابات الجديد، المفكرة القانونية، 4 أيار 2018، <http://www.legal-agenda.com/article.php?id=3996>.

³³ ميري نجم شكرالله، المرجع السابق.

³⁴ Patriarchy and sectarianism: A gendered trap, baseline of women in politics: Lebanon case(Rep.). (2017). HIVOS.

³⁵ إلهام برجس، في حضرة "الإنفاق" و"الاعلان"، يغيب الاعلام عن "العرس الديمقراطي"، المفكرة القانونية، 4 أيار 2018، <http://www.legal-agenda.com/article.php?id=3996>.

³⁶ أ ف ب، الظهور الاعلامي في لبنان حكر على المرشحين الممولين فقط، 25 ابريل 2018.

الفصل الثاني: الاستجابة الجندرية للبيئة الانتخابية

الإطار المؤسسي

على قدرة النساء على الحصول على فرصٍ متساوية كمرشحات، على مستويات الإنفاق الانتخابي والتثقيف الانتخابي والتوجيه الإعلامي. إلا أنه من الواضح أن الهيئة لم تَفِ بتوقعات القانون أو بأفضل الممارسات، فالتفلت الذي شهدته انتخابات 6 أيار على المستويين المالي والإعلامي، بالإضافة إلى حجم التجاوزات الكبير الذي تم توثيقه من قبل المراقبين، تضافراً معاً ليخلقاً بيئةً أقل تفضيلاً للمرشحات اللواتي غالباً ما يواجهن عوائق أخرى، مغلبة مصالح المرشحين النافذين والتمويلين على حساب القادمين الجدد من المرشحين الذين لا يملكون مالدً ونفوذاً مماثلاً.

الإعلام

تؤدي وسائل الإعلام دوراً رئيسياً ومؤثراً في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي. يتناول هذا الجزء حضور النساء في الاعلام الانتخابي وكيفية تعاوي الاعلام معهن والصورة التي عكسها عن المرشحات.

بداية، تم توثيق تغطية إعلامية متدنية للمرشحات لانتخابات ٦ أيار البرلمانية بمعدل ظهور تلفزيوني منخفض مقارنةً بالمرشحين الرجال. فلم ينعكس زيادة عدد المرشحات ازدياداً في تغطية وسائل الاعلام لنشاطهن مقارنةً بالمرشحين الرجال. ووفقاً لرصد التغطية الاعلامية لثمانية قنوات تلفزيونية محلية منذ اقفال باب تسجيل اللوائح في 26 آذار حتى 8 نيسان، بينت مؤسسة مهارات في تقرير³⁷ أن "التغطية التي ظهرت فيها المرأة المرشحة بشكل رئيسي كمحور للتغطية بلغت 6.44% من مجمل التوقيت العام الذي خصص لجميع المرشحين"، وهي نسبة ضئيلة جداً تشير الى غياب الفرص المتكافئة بين النساء والرجال في التغطية الاعلامية. وأشار التقرير الى أن "نسبة ظهور المرشحات الاعلامي كمتحدثات الى الجمهور بلغت 5.89% من اجمالي التغطية الاعلامية". ولم تظهر المرشحات خلال فترة الرصد في اي اعلان انتخابي مدفوع على شاشات التلفزة. وهذا نتاج مباشر لارتفاع تكلفة الاعلانات الانتخابية كما أشرنا آنفاً، والتي انحصرت بالمرشحين النافذين والمتمولين وأصحاب الاعمال من الرجال.

إضافة الى ذلك، يشير التقرير إلى أن نسبة التغطية المخصصة للمرأة المرشحة لم تتجاوز 1% من باقي التغطيات المتعلقة بالمرشحين، حيث سجّل غياب شبه تام لظهور المرشحات في التغطيات التلفزيونية التي تناولت مواضيع تتعلق بالأعمال الحكومية والتشريعية، الاقتصاد، البيئة، البنى التحتية والاتصالات، الأمن، حقوق الانسان، الضمان الاجتماعي، العمل ومواضيع أخرى اجتماعية وسياسية واقتصادية. وبهذا انعكاس وإعادة انتاج للصورة النمطية للنساء باعتبارهن غير جديرات أو ملهمات بالسياسة بمفهومها الأوسع. وكان الانطباع السائد لدى جميع المرشحات اللواتي قابلناهن بأن الاعلام همّش دورهن. وقالت إحداهن: "كان يتبع الاعلام مبدأ المال كسياسة في توجهه لنا، مع العلم أنني كفتاة، لا قدرة لدي على دفع أموال مثلي

³⁷ مهارات، التقرير الدول حول التغطية التلفزيونية للحملات الانتخابية للمرشحات (26 آذار - 8 نيسان)،

³⁸ مقابلة مع إحدى المرشحات.

الفصل الثاني: الاستجابة الجندرية للبيئة الانتخابية

الإعلام

مثل أي رجل مرشح أكبر مني سنّاً أو مثل رجل أعمال، وهذا الشيء لم يتم أخذه بعين الاعتبار من قبل الوسائل الإعلامية³⁸. وتضيف مرشحة أخرى: "لم يتطرق الإعلام الى النساء بتاتاً وكان هناك تعظيم كبير على السيدات المرشحات³⁹". وحول التنميط الاعلامي للمرشحات تقول إحدى المرشحات: "كان المقدم (الاعلامي) يعتمد لسؤالي أسئلة بسيطة جداً، فأضطر أن أقول له: اسألني سياسة، فأنا أستطيع أن أناقش واتكلم في السياسة⁴⁰". من هنا، وبشكل عام، أدى الإعلام دوراً سلبيّاً على صعيد إتاحة المجال لإبراز النساء في الانتخابات والتعريف بهن وتقديم برامجهن للجمهور، بل غيّب الإعلام النساء وأدى دوراً في تعزيز الصورة المنمّطة عن النساء بوصفهن غير مؤهلات للاضطلاع بالشأن العام والسياسة.

³⁹ مقابلة مع إحدى المرشحات.

⁴⁰ قراءة نتائج الانتخابات من وجهة نظر المرشحات، مهارات نيوز، [/https://www.facebook.com/Maharatnews/videos/981966351952932](https://www.facebook.com/Maharatnews/videos/981966351952932)

الأحزاب

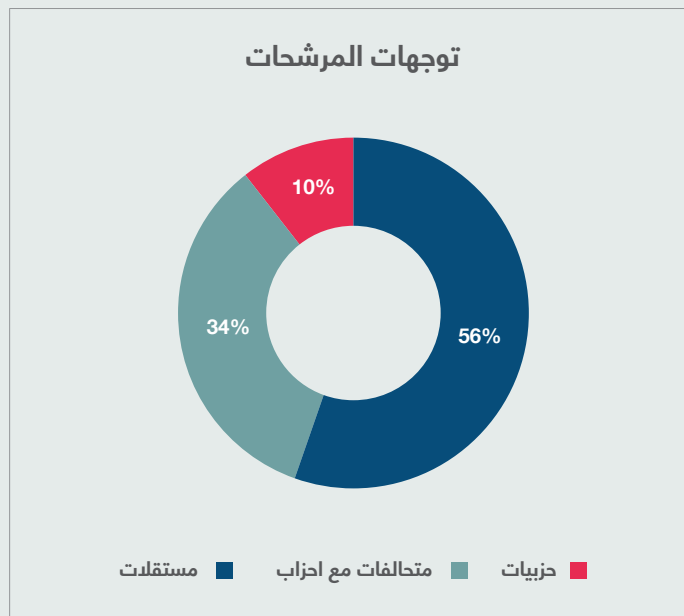
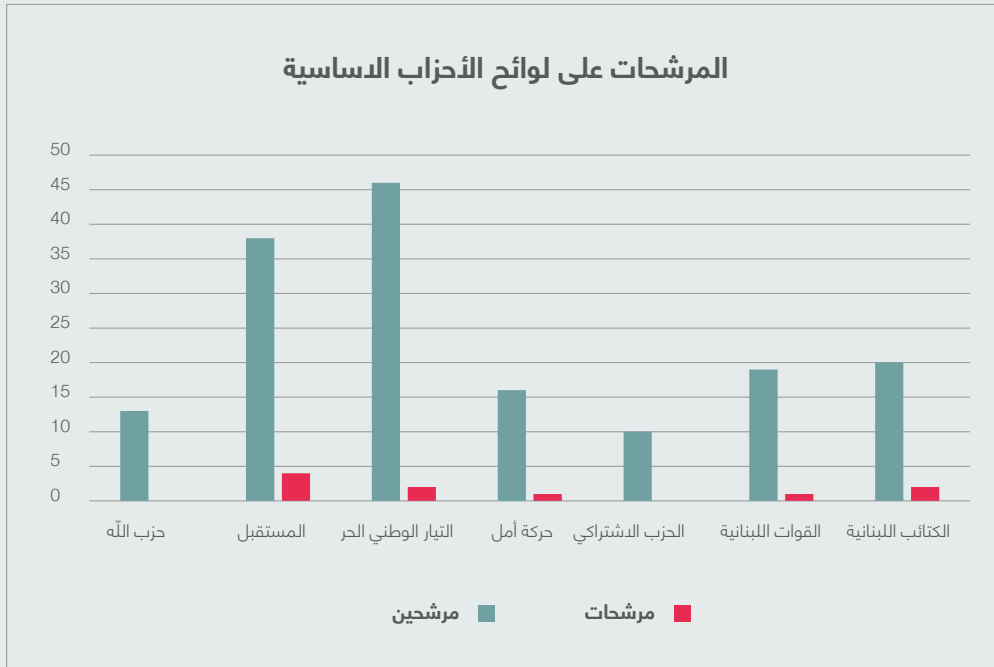
تعتبر مسألة الأحزاب السياسية حاسمةً في إطار السعي الى تحقيق تمثيل أكبر للنساء في مواقع القرار، لاسيما أن النساء بغالبيتهم العظمى، لديهن قدرةً محدودةً للوصول إلى شبكاتٍ اجتماعيةٍ واسعةٍ ويتمتعن بـموارد ماليةٍ وبدعم اجتماعي أقل مقارنةً بالرجال. وفي لبنان، لا يوجد أي حزب سياسي ترأسه امرأة من بين الأحزاب المهيمنة. ويعود هذا النقص بالتمثيل لأسبابٍ عدّة من بينها الاعتقاد الشائع بأن السياسة هي حكرٌ على الرجال، وبأنّ للنساء حظوظاً أقلّ بأن يتم انتخابهن، وبأن قرارهن السياسي ليس مستقلاً بل يتأثر بمواقف الرجال في حياتهن⁴¹. ويعود نقص التمثيل في المواقع القيادية في الأحزاب الى أسبابٍ بنيويةٍ داخل الأحزاب نفسها، ومن بينها المركزية الشديدة لتولية اتخاذ القرار والتي غالباً ما يتحكم فيها قلة من القيادات (من الرجال)، ما يحوّل البيئة الحزبية الى بيئة غير مرحبةٍ بالقادمين الجدد من خارج دوائر النفوذ، وبخاصة النساء. وينحصر نشاط النساء في أغلب الأحزاب في الهيئات النسائية، ولا تدعم الأحزاب قيادة النساء في مواقع أخرى. ولا تعتمد الأحزاب السياسية الكوتا النسائية في نظامها الداخلي باستثناء تيار المستقبل وحزب الكتائب⁴².

وعلى وجه العموم، احتفظت الأحزاب السياسية بدورها وبنيتها وسياستها الذكورية، رافضةً اتخاذ تدابير من شأنها تقديم ودعم وتشجيع النساء للترشح الى الانتخابات وتحفيز منح الأصوات التفضيلية للمرشحات. فمن بين 86 مرشحة، بلغ عدد المرشحات الحزبيات 12 مرشحة من الأحزاب التقليدية، فقط. فقد رشح تيار المستقبل أربع نساء مقابل 34 رجلاً، بينما رشح كل من التيار الوطني الحر وحزب الكتائب اللبنانية امرأتين مقابل 46 و20 رجلاً تبعاً. أما القوات اللبنانية وحركة أمل فرشحتا امرأة واحدةً مقابل 19 و16 رجلاً تبعاً، فيما لم يرشح حزب الله والحزب التقدمي الاشتراكي أي امرأة من بين المرشحين الـ13 والـ10 على التوالي. ويؤكد هذا الواقع أنّ الكوتا النسائية من أكثر الطرق نجاعةً لزيادة عدد النساء في البرلمان، إذ من شأنها إرغام الأحزاب على ترشيح عددٍ أكبر من النساء.

⁴¹ Patriarchy and sectarianism: A gendered trap, baseline of women in politics: Lebanon case (Rep.). (2017). HIVOS.

⁴² المرجع السابق إضافة الى معلومات من جمعية نساء رائدات

الفصل الثاني: الاستجابة الجندرية للبيئة الانتخابية الأحزاب



منظمات حقوق المرأة

تعمل الكثير من المنظمات غير الحكومية في لبنان في مجال حقوق المرأة على دعم مشاركتها السياسية، ويقوم بعضها مثل تحالف النساء للسياسة الذي يضم 150 منظمة وناشطين وناشطات⁴³ بالضغط من أجل اعتماد اصلاحات في القانون الانتخابي وإقرار الكوتا النسائية. ويركز الكثير منها على المرشحات من خلال برامج متخصصة تستهدف إعدادهن ككوادر، حيث يتم التشبيك بين النساء اللواتي ينوين الترشح بهدف خلق شبكات دعم فيما بينهن. وتقام ورشات تدريب حول قانون الانتخابات للمرشحات والناخبات في مختلف المحافظات وورشات لتطوير مهاراتهن لناحية الأداء والمعلومات. وتعمل بعض المنظمات مع وسائل الاعلام بهدف خلق بيئة اعلامية حساسة تجاه النوع الاجتماعي خلال تغطية الانتخابات، لمواجهة ما تم وصفه بالتعتيم الاعلامي على المرشحات. وتركز بعض المنظمات على توعية النساء بحقهن في التصويت وضرورته وأهميته لهن كمواطنات، من خلال تنظيم حلقات نقاش وورشات عمل في الأفضية والمحافظات. ويأتي دور هذه المنظمات لسد الفجوة في عمل مؤسسات الدولة لناحية المساواة الجندرية وتعزيز المشاركة السياسية للنساء. وترى جويل أبو فرحات رزق الله من "نساء رائدات" أن أحد أبرز التحديات التي واجهت المرشحات في انتخابات 2018، كان غياب اعتماد الكوتا النسائية في البرلمان وداخل الأحزاب السياسية؛ واعتماد الصوت التفضيلي في قانون الانتخاب الحالي؛ وسقف الإنفاق الانتخابي المرتفع الذي سخر العملية الانتخابية لصالح بعض السياسيين الممولين؛ والدعم شبه الغائب من الأحزاب السياسية للمرشحات، والعقلية الذكورية التي تحكم التعاطي الاعلامي مع المرشحات؛ ورفض وزارة الداخلية اصدار قرار يسمح للمرأة بأن تترشح باسمها او باسم زوجها ما منع العديد من النساء من الترشح؛ وأخيراً عدم فعالية وزارة الدولة لشؤون المرأة لجهة فرض وجوب ترشح امرأة واحدة على الاقل في كل لائحة.

⁴³ فاطمة نصر الله، أصوات تعلقو في لبنان: «الكوتا» النسائية تمهيد للمنافسة في السياسة، جريدة الحياة، 31 مايو 2017.

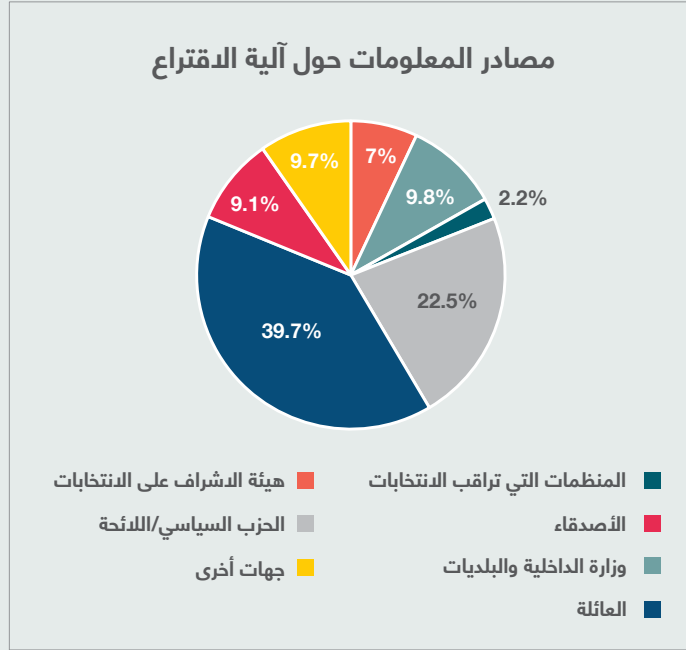
الفصل الثالث نتائج الرصد

لمعرفة بعض الجوانب الخاصة باقتراع النساء، قامت لادي باستبيان للنساء يوم الاقتراع. شاركت في هذا الاستبيان 976 امرأة من المحافظات كافة خلال اليوم الانتخابي (ملحق)، حيث تمّ خلال يوم الاقتراع رصد كيفية التعامل مع النساء المرشحات والمقترعات داخل مراكز وأقلام الاقتراع، ومن قبل الماكينات الانتخابية، بالإضافة إلى رصد الضغوطات التي يمكن أن تتعرّض لها الناخبة وتحدّ من حرّية ممارستها قرارها الحرّ. وجرى انتقاء الناخبات بشكل عشوائي، وطبقاً للوقت المتوفّر للمراقبين والمراقبات الذين أجروا الاستبيان.

وشملت الاستمارة الأسئلة التالية:

استبيان الناخبات
ما كان مصدر معلوماتك حول عملية الاقتراع؟
هل واجهت صعوبة في الوصول الى مركز الاقتراع؟
هل واجهت أية صعوبات خلال عملية الاقتراع؟
هل واجهت أية ضغوطات للتصويت لللائحة معينة؟
هل كان التعامل إيجابياً من قبل رئيس القلم والمساعدين؟
هل كان التعامل إيجابياً من قبل مندوبي المرشحين؟

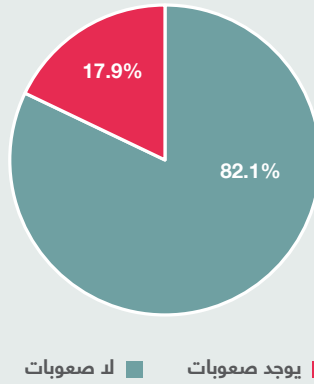
بسؤال المستطلعات عن مصادر معلوماتهن حول عملية الاقتراع، تبين أن العائلة والأحزاب السياسية كانت المصادر الأساسية للتعرف على قانون الانتخابات وآلية الاقتراع، بينما شكّلت المؤسسات الرسمية، سواء هيئة الإشراف على الانتخابات أو وزارة الداخلية مصادر ثانوية للمعرفة.



وجدت حوالي 18 % من المستطلّعات صعوبات في الوصول الى مراكز الاقتراع. ومن بين الصعوبات التي تم ذكرها مرات عدة، عدم وجود مصاعد كهربائية في أغلب مراكز الاقتراع، ما اضطر النساء الحوامل أو النساء المعوقات أو المتقدمات في السن الى استخدام السلالم أو اللجوء الى أحدهم للمساعدة في الوصول الى قلم الاقتراع. كما ذكرت بعض المستطلّعات مدة الانتظار الطويلة للاقتراع كإحدى العقبات سواء لجهة المشقّة التي يتطلبها ذلك أو بسبب ارتباطهن بمسؤوليات عائلية أخرى. وأشارت عدد من المستطلّعات الى بُعد مراكز الاقتراع عن أماكن سكنهن وعدم امتلاكهن وسيلة نقلٍ كإحدى الصعوبات الأساسية أمام التي حالت دون وصولهن لمراكز الاقتراع.

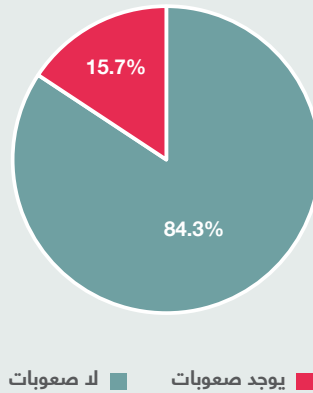
أشارت حوالي ١٦% من المستطلّعات الى وجود صعوبات خلال عمليّة الاقتراع. ومن بين الصعوبات التي تم ذكرها، كانت إجابة "عدم معرفة كيفية الاقتراع" الأكثر تكراراً، الى جانب إجابة "ازدحام أقلام الاقتراع".

ما هي الصعوبات التي واجهتك في الوصول الى مركز الاقتراع؟

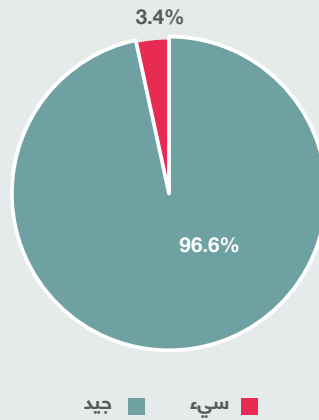


جاءت نتائج الأسئلة الثلاثة المتعلقة بكيفية التعامل مع النساء ضمن مراكز الاقتراع من قبل رؤساء الأقسام والمندوبين الثابتين والجوالين إيجابية على صعيد لبنان كافة. أما من أجن بأن التعامل كان سيئاً، فأشروا الى ضغوطات مورست عليهن من قبل مندوبي اللوائح والأحزاب للتصويت للدخول معيّنة، بالإضافة الى ضغوطات من قبل العائلة والمحيط الاجتماعي.

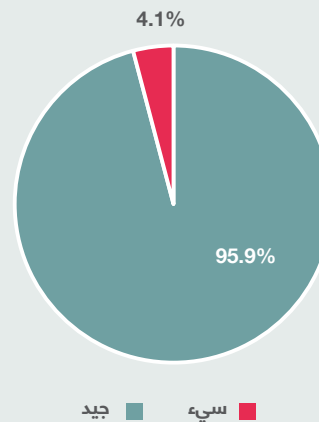
ما هي الصعوبات التي واجهتك خلال الاقتراع؟

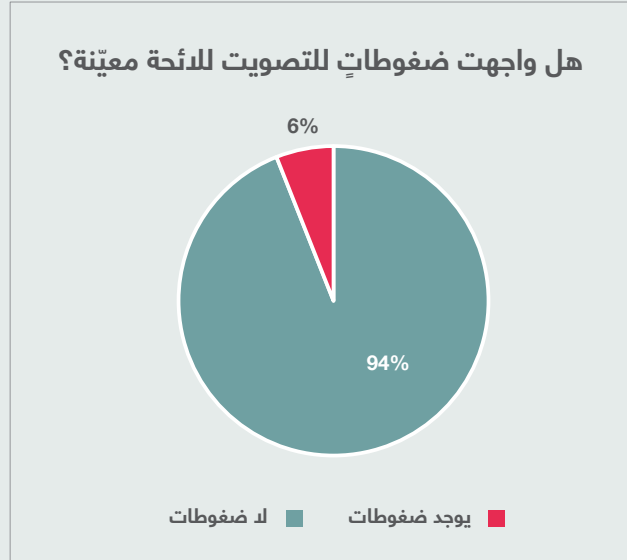


كيف كان تعامل رئيس القلم والمساعدين؟



كيف كان تعامل مندوبين اللوائح معك؟





ورصد مراقبو لادي أربع حالاتٍ من سوء التعامل (تحرّش، ضغط، عنف لفظي، عنف جسدي، تهديد) مع النساء من قبل القوى الأمنية في ظل وجودٍ ضعيفٍ لعناصر أمنية نسائية خارج أقاليم الاقتراع (أقل من 30%)؛ وستّ حالاتٍ من سوء التعامل مع النساء من قبل الماكينات الانتخابية، وأربع حالاتٍ من سوء التعامل مع النساء من قبل هيئة القلم. كما بيّنت تقارير المراقبين توثيق ما لا يقل عن 242 من أصل 1880 مركز اقتراع غير مؤهل لاستقبال النساء الحوامل والأشخاص المعوّقين.⁴⁴

⁴⁴ الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، تقرير الجمعية الأولى لتقييم يوم الاقتراع، أيار 2018.

الفصل الرابع منظور المرشحات للانتخابات

يهدف هذا الفصل الى توثيق تجارب مشاركة النساء في العملية الانتخابية لعام 2018. وأجرت لادي مقابلاتٍ مع عددٍ من المرشحات بهدف عرض وجهات نظرهن حول مختلف جوانب البيئة الانتخابية. وتنوعت التحديات التي واجهت المرشحات النساء تحديداً، ما بين تحدياتٍ عامة نابعة من المجتمع وأخرى خاصة بالبيئة المحيطة بالعملية الانتخابية. المزالفات الكثيرة التي شابت الانتخابات، ضعف مراقبة الإنفاق الانتخابي، وحملات التشهير والضغط على المرشحات هي بعض التحديات الأساسية التي تحدثت عنها المرشحات والتي جعلت من المنافسة الانتخابية مهمةً مليئةً بالصعوبات.

تحديات قانونية

أجمعت المرشحات اللواتي قابلناهن على أن قانون الانتخابات الحالي شكل عائقاً أساسياً أمام انتخابهن. وقالت بعض المرشحات بأن اعتماد الصوت التفضيلي حصر الأصوات بالرجال، لاسيما بالنافذين منهم. ودعت بعضهن الى اعتماد صوتين تفضيليين بدلاً من واحدٍ، على أن يكون أحدهما لامرأةٍ مرشحةٍ على اللائحة. وقالت إحدى المرشحات: ”تم حصر الصوت بواحد، غالباً برجل، عن طريق الصوت التفضيلي. نحن لا نزال ببداية مشاركة المرأة في العمل السياسي، لن يقوم الناخبون والناخبات بمنح صوتهم التفضيلي للمرأة“. وأشارت مرشحاتٌ أخرياتٌ الى الصعوبات التي واجهتهن في الانضمام الى لوائح، فباستثناء المرشحات اللواتي كنّ من المبادرات لإنشاء اللوائح، مثل ”لائحة نساء عكار“، لم يكن الانضمام الى لوائح بالأمر اليسير للباقيات، إذ غالباً ما تطلب الكثير من التفاوض والمساومات. وتكررت لدى أكثر من مرشحة جملة: ”حاولوا إخراجي من اللائحة ليضعوا رجلاً مكاني“. وقالت إحدى المرشحات: ”كان هناك تحدٍ كبير في أن تستمر الـ13 مرشحة حتى النهاية. لقد خسرنا ما يزيد عن 20 امرأة فقط لأنهن لم يستطعن أن يدخلن في لوائح. فأول من تم الاستغناء عنهن هن النساء“.

وأشارت مرشحة على الأقل الى أن ارتفاع رسم الترشح للانتخابات شكل عائقاً أمام ترشح النساء، واقترحت جعله رسماً رمزياً لتشجيع عدد أكبر منهن على خوض الانتخابات. وأجمعت المرشحات على ضرورة إقرار الكوتا النسائية، وبأن عدم اشتغال قانون الانتخابات على الكوتا كان السبب الأول في عدم وصول نساءٍ الى المجلس النيابي. وفي هذا السياق قالت إحداهن: ”كنت في السابق غير مقتنعة بوجوب إقرار الكوتا النسائية. كنت أعتبر أن النساء الكفوآت والقياديات يستطعن الوصول. لكن صُدمت بأن الواقع مختلفٌ تماماً. ليس من مجال لنحزُر أي تقدم من دون الكوتا، على صعيد المقاعد، لا الترشح حصراً. هذه حاجةٌ أساسية. كما

الرجل الكفو لا يستطيع أن يصل، كذا المرأة الكفوّة، لكن الفرق أن الظلم وقوانين الأحوال الشخصية، وغير الشخصية، والضمان والعمل وقانون الجنسية وغيرها لا تدعم وصول المرأة“.

موارد مالية غير كافية

الموارد المالية شديدة الأهمية في تمكين المرشحين من الوصول الى الناخبين عن طريق الحملات والمواد الاعلانية والاعلامية، وتنظيم فريق الحملة ومدّها بما يضمن استمراريتها وغيره. بالفعل، ذكرت غالبية المرشحات اللواتي قابلناهن أن تمويل حملتهن شكل تحدّيًا كبيرًا، وبخاصة اللواتي كن مرشحاتٍ في دوائر كبرى، إذ كان عليهن أن يصلن الى كتلة ناخبة أكبر مقارنةً بدوائر أخرى أصغر حجمًا، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف مادية أكبر. وأشارت المرشحات الى أن انتشار ممارسة شراء الأصوات وتقديم الخدمات العينية للناخبين من قبل مرشحين نافذين، وعدم ضبط الإنفاق الانتخابي وارتفاع سقفه، شكّلا عاملين أساسيين في تهميش القادمين الجدد من المرشحين، وبشكلٍ خاص المرشحات اللواتي كنّ في معظمهن ينتمين أساساً الى الطبقات الوسطى ولا يتمنعن بأصول مادية كبيرة، فمن بينهن المعلمّات، والأستاذات الجامعيات والصحافيات وموظفات الدولة. وركزت كل من تمت مقابلتهن من المرشحات على التمويل كمشكلةٍ أعاقت وصولهن الى الناخبين، لاسيما في ظل التكلفة الباهظة للإعلان والاعلام الانتخابي، وأشارن إلى محاولة الالتفاف عليها باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، واللجوء الى المتطوعين، واستخدام الأقارب كمندوبين. فمثلاً، اعتمدت بعضهن على اللقاءات مع الناخبين في الشوارع في مناطق دوائرهن الانتخابية وغالب المناطق المحيطة بها، كما قمن بحملات طرق الأبواب للتحدث إلى الناس والتعريف بأنفسهن وبرنامجهن الانتخابي، وقمن بطباعة البانرات والمنشورات وعمل يافطات قماشٍ للدعاية، لكن كل هذا تم بشكلٍ محدودٍ وبفعل الجهد والمال الخاص بهن. وأشارت إحدى المرشحات الى عدم امتلاكها أي مصادر للإنفاق على الدعاية الانتخابية، لذا كانت تقوم بالعمل بمفردها، فتنزل إلى الشارع وتخطب الناس عن برنامجها بنفسها، وأضافت أنها كانت تصمّم منشوراتٍ وصوّرًا للتعريف بنفسها، ثم تقوم بطباعتها وتوزيعها في الشارع. ومن الجدير ذكره مسألة التفاوت في أوضاع المرشحات، فمن بينهن من لم يكن التمويل عائقًا حاسمًا أمامهنّ إما لامتلاكهن الأموال، أو بسبب دعم لائحتهن من قبل رجالٍ ممولين. وقالت إحدى المرشحات: “كانت ممارسات دفع الرشوة وشراء الأصوات منتشرة. تم دفع أقساط المدارس والجامعات بما يفوق تسعة ملايين ليرة. وتم توظيف المواقع التي يحتلها مسؤولون محليون من رؤساء بلديات ومخاتير لدعم مرشحين معينين“. وقالت مرشحة أخرى: “الأموال

شكلت تحديًا كبيرًا. كشابة، توجب عليّ أن أترك عملي قبل ثلاثة أشهر لتتفرغ للانتخابات. وكان عليّ أن أقاتل بكل ما أملك لكي أصل للناس. لا يوجد مساواة ولا تكافؤ بالفرص. كنا نقاتل ضد وحوش السلطة ورأس المال. وأضافت أخرى: "كل شيء يعمل ضدك في الانتخابات. فالسلطة الموجودة والأحزاب المكوّنة لها تملك كل شيء. تملك السردية، تملك المال، تملك الأجهزة، تملك وسائل الاعلام، وتملك وسائل التواصل الاجتماعي الى حد كبير، فالمعركة صعبة للغاية وغير متكافئة، خصوصاً للمرشحيين الذين لا يستخدمون الخطاب الطائفي لشحن العصبية". وختمت مرشحةً أخرى بالقول: "الدولة تحزّك عليّ أن تكون لصاً، أو تاجر مخدرات أو أسلحة، واجمع الأموال الطائلة، من ثم قم بالترشح الى الانتخابات، دون ذلك لا تفكر بالإقدام على هذه الخطوة".

ضغوطات اجتماعية

بالإضافة الى التحديات القانونية والإعلامية، شكلت الثقافة والصور النمطية الذكورية حول أدوار النساء الاجتماعية تحدياً آخر أمام المرشحات. فذكرت بعضهن مثلاً لجوء المنافسين الى الضغط على الرجال في عائلتهن في محاولةٍ لثنيهن عن الترشح. فوفق شهادة إحدى المرشحات: "منذ إعلاني الترشح، قام أشخاص بالطلب من والدي ثنيي عن الترشح بحجة أن ذلك غير لائق لي خصوصاً في ظل ترشح أحد رجال العائلة على لائحة أخرى". وقالت أخرى: "اتصل مسؤولون بالعائلة، نحن خمسة شباب وبنات واحدة، وكانوا يسألون إخوتي الشباب من يدعم أختكم؟ من يعطيها الأموال؟ كانوا يحاولون إخافتي والضغط على إخوتي". ومن اللافت تصريح غالبية المرشحات اللواتي قابلناهن أن أسرهنّ الصغرى شكّلت دعامةً أساسيةً لترشّحن، باستثناء مرشحةٍ واحدةٍ مستقلةٍ صرحت بأنها ترشحت على الرغم من اعتراض عائلتها والعديد من سكان قريتها، ودعوتهم لها بأن تكتفي بمسؤوليتها على المستوى البلدي (كونها عضوة بلدية) متذرعين بالقول: "لا نريد خلق عداوات مع تيارات سياسية، نحن بحاجة لها لمصلحة البلدة، وهذا أهم من أن تكون البلدة ممثلة بشخص في مجلس النواب". وتشير بعض المرشحات الى الضغوطات المعنوية التي تعرضن لها والتي هدفت الى قولبتهن بقوالب معيّنة وبالآفكار السائدة بأن النساء غير مناسباتٍ للعمل السياسي، فقالت إحدى المرشحات: "وردتني العديد من التعليقات والرسائل التي أشعرتني بأن لدى الناس صعوبة في فهم الموقف السياسي للمرأة بعيداً عن شكلها الخارجي. في لحظات معينة، كنت أشعر أن الناس لا يأخذونني على محمل الجد". وتحدثت مرشحة أخرى عن الضغوطات التي مورست عليها من قبل رجال آخرين: "بدايةً، لم أشعر أن هنالك ذكورية في التعاطي معي من قبل اللائحة، لكن لاحقاً، قمت بفكفكة

بعض الممارسات، ما جعلني أتبيّن التعاطي المختلف مع المرأة كمرشحة، وشكلها ومدى ترتيبها. فقد قام أحد المرشحين بإرسال رسالة لي قائلاً: أنت تقومين بالاعتناء بمظهرك بشكلٍ مبالغٍ فيه، وقد سقطت من عيني كمنافسة“. وأضافت: ”حتى عندما أتحدث يقولون عني ”أخت الرجال“، كأنني لست محسوبة على النساء لقوة شخصيتي. وقام الناس بإسداء النصائح لي حول شكل ملبسي وشعري وصوتي الخ. وعندما كنت أنفعل، كانوا يقولون بأن السبب هو الهرمونات، كأنه لا حق لي بأن أنفعل“. وذكرت بعض المرشحات أنهن قوبلن بتشجيع من المجتمع لترشحن كنساء، إلا أن ذلك لم يترجم بشكلٍ كبيرٍ في صناديق الاقتراع. ولا تزال مسألة أنماط وتوجهات الناخبين من منظور جندي تحتاج الى دراسةٍ أخرى معمّقة.

ثلاثي التهديد والتشهير والعنف

بشكلٍ عام، لم يتم الإبلاغ سوى عن عددٍ قليلٍ من حوادث العنف المباشر ضد المرشحات. في بعض الحالات، وقعت اعتداءاتٌ على أعضاء حملاتهن والمندوبين، وفي حالاتٍ أخرى، تم الضغط على مندوبي بعض المرشحات للانسحاب من حملاتهن سواء عبر الترهيب أو الترغيب، لاسيما في يوم الانتخابات. ومع ذلك، فإن التهديد بالعنف كان منتشرًا واستُخدم كأسلوبٍ تخويفٍ من قبل المعارضين. ووفقاً لما ذكرته المرشحات اللواتي قابلناهن، فإن الأشكال الرئيسية للعنف ضد المرأة شملت التهديد والتشهير بهدف تنيهن عن المضي في ترشحن، وكان لكل منهن تجربتها مع هذا النوع من العنف. وشاركت إحدى المرشحات تجربتها قائلة: ”عندما قمت بإنشاء صفحتي على فايسبوك، قام الناس المتشددون دينياً بحملةٍ للهجوم عليّ بالشتائم لكوني امرأة ومحجبة، بحجة أنه ممنوع علي دينياً أن أترشح“. وقالت أخرى: ”عندما وجدوا بأن كل الضغوطات على عائلتي لم تنجح في تنيهي عن الترشح، لجأوا الى الشائعات بأنني وما أمثل من لائحةٍ مستقلةٍ ضد خط المقاومة، وبأنني أتلقى تمويلاً سعودياً وأميركياً، وبأننا تابعون لسفاراتٍ أجنبية“. ووفقاً لشهادة إحدى المرشحات: ”أثناء عقدنا أحد الاجتماعات مع الأهالي في منطقة الناعمة، وردنا اتصالاً هاتفي بأن مسلحين تابعين لإحدى الجهات السياسية ينتظروننا عند مدخل الناعمة، ما اضطرنا الى إنهاء الاجتماع فوراً. أي سيدة تتعرض لمثل هذه المواقف لا تترك الانتخابات فحسب، بل تترك البلد أيضاً“. وقالت إحدى النساء بأنها كانت تتجنب أي تحركاتٍ ليلاً خوفاً من التهديدات التي كانت تتعرض لها. وأشارت النساء اللواتي قابلتهنّ لادي إلى أن التحدي الأكبر لهن كان التهديد اللفظي الذي يهدف الى تنيهن عن التنافس في الانتخابات. وكان التهديد أكثر وضوحاً خلال فترة الحملة الانتخابية، بعد إعلان الترشح، وكان موجهاً بشكلٍ رئيسي ضد المرشحات اللواتي عبّرن قوياتٍ وأعلى صوتاً.

عدم استجابة المؤسسات

ارتفع عدد المرشحات خلال انتخابات عام 2018 بشكل ملحوظ مقارنةً بالسنوات الماضية. وبالنسبة لهؤلاء النساء، فإن البيئة الانتخابية المؤاتية هي تلك التي تخلو من العنف، والتي تكون فيها المخالفات الانتخابية والفساد في حدها الأدنى. إلا أن جميع من التقينا بهن أجمعن على أن التحدي يكمن في عدم فعالية المؤسسات في الحد من المخالفات الانتخابية وفي ضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين والمرشحات. وقد عدّدت المرشحات عددًا من أوجه القصور المؤسسي، ومنها عدم تمتع هيئة الإشراف على الانتخابات بصلاحياتٍ تمكّنها من ممارسة دورها بفعالية، وغياب الدرامة السياسية لتمكينها من ذلك. وقالت إحدى المرشحات: "لم تقم هيئة الإشراف بعملها. كانت هيئة شكلية. قمنا بالاتصال بالهيئة على الخط الساخن، إلا أن أحدًا لم يجيبنا. الهيئة لم تكن مستقلة بتاتًا". وأضافت أخرى: "بالتأكيد كانت هيئة الإشراف تشاهد كيف كان المسؤولون المرشحون يستغلون مناصبهم بكل الاتجاهات، وكيف كانوا يستغلون المنابر والوظائف والسلطة، إلا أنها لم تتحرك لوقف ذلك". وختمت مرشحة بالقول: "ما أقصانا عن الانتخابات كنساءٍ هو ذكورية مؤسسات الدولة، وذكورية وفساد السياسيين، وسعي المحطات الإعلامية إلى المكاسب المالية بعيدًا عن إنصاف المرشحات والمرشحين".

الفصل الخامس التوصيات

حاول هذا التقرير الاضائة على تجارب المرشحات في انتخابات 2018 النيابية، والوقوف على العوامل والتحديات التي أعاقت مشاركتهن السياسية الكاملة، وأوجه القصور والثغرات التي حالت دون وصول أغلبهن الى الندوة البرلمانية. يسعى هذا الفصل إلى تلخيص التوصيات التي يجب تطبيقها من أجل تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في العمليات الانتخابية والسياسية مستقبلاً.

على المستوى القانوني

بداية، وبشكل ملحّ، على المجلس النيابي إقرار اصلاحاتٍ في قانون الانتخاب تتضمن التدابير الخاصة المؤقتة أو ما يعرف بالكوتا النسائية، على أساس المناصفة بين الرجال والنساء في اللوائح الانتخابية ضمن النظام الانتخابي النسبي، لا الأكثرى، وذلك لضمان وصول المرشحات إلى المجلس النيابي.

ويتوجب على المجلس النيابي أيضاً إلغاء المادة القانونية المتعلقة برسم تسجيل المرشّحين والذي يبلغ ثمانية ملايين لبنانية. يجب السماح للناخبين بالتصويت في أماكن سكنهم وليس في أماكن تسجيل قيدهم. ويجب تطوير قواعد ونظم المعلوماتية في وزارة الداخلية باعتماد الإحصاءات والنتائج والمعلومات على أساس الجندر، ونشرها بشفافية ومكوّنات المجتمع المدني كافة من الوصول إليها.

ويجب كذلك إقرار الإصلاحات في القوانين الأخرى التي التزمت بها الدولة اللبنانية في المحافل الدولية (توصيات مجلس حقوق الانسان) والمواد التي لم يتم تطبيقها من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الموقع عليها من قبل الدولة اللبنانية وذلك بهدف تعزيز حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها بالشأن العام، وبالتالي تحقيق وتعزيز المواطنة الكاملة للنساء.

هيئة الإشراف على الانتخابات

يجب أن تشكّل النساء ما لا يقل عن ثلث عديد وكادر هيئة الإشراف على الانتخابات. ويجب أن تتمتع الهيئة بقدر أكبر من الصلاحيات لضمان حسن سير العملية الانتخابية. كما يجب أن تتبنى الهيئة سياسات تهدف لضمان المشاركة الفاعلة للنساء والشباب والأشخاص المعوقين. وعلى الهيئة ممارسة سلطتها في مراقبة الامتثال الصارم للقانون الانتخابي. وحيثما تحدث الانتهاكات، يجب أن تفرض الهيئة عقوبات على الأفراد والقوى السياسية من أجل كبح ثقافة الإفلات من العقاب.

كما يجب على الهيئة التنظيم الصارم لتمويل الحملات أثناء الانتخابات. وعليها إجراء حملات توعية للناخبين حول آلية الانتخاب وضمان استهدافها للناخبات من النساء ومجموعات أخرى مهمشة.

على مستوى الأحزاب

يجب على الأحزاب السياسيّة القيام بمراجعة نقدية لدورها في تعزيز المشاركة السياسية للنساء وإدراج قضايا النساء ضمن أجنداتها المطبّية، لا سيّما الأحزاب المُمثّلة في البرلمان لناحية تفعيل دورها في تقديم مقترحاتٍ لتعديل القوانين التي تميز ضد النساء، واستحداث قوانين تمسهن في المدى المنظور في تحقيق وتعزيز المواطنة الكاملة للنساء. كما يجب على الأحزاب وضع تدابير عمل إيجابية تؤدي إلى زيادة ترشح النساء في الانتخابات. ويمكن أن تتضمن التدابير ترشيح النساء لمواقع القرار داخل الأحزاب، ووضع الكوتا النسائية لضمان ترشح الحد الأدنى من النساء، واعتماد استراتيجيات تقديمية أخرى. وستسمح إجراءات كهذه بتطبيع صورة النساء في السياسة وتبديد الصورة النمطية التي تحصر المجال السياسي بالرجال.

على المستوى الاعلامي

يجب انشاء هيئة اعلامية مستقلة تتعاون وهيئة الإشراف على الانتخابات في تنظيم الاعلام والاعلان ليس فقط في خلال فترة الحملات الانتخابية. وعلى الاعلام إعطاء حيز أكبر للمرشحات في المقابلات الاعلامية والبرامج السياسيّة. ولا بد من العمل الجاد لتنظيم القطاع الاعلامي لا سيما في ما يتعلق بتعاطيه مع الشأن الانتخابي لجهة تساوي فرص الظهور بين المرشحين والمرشحات، كما لجهة بتنظيم الاعلام والاعلان الانتخابيين عبر إرساء مراقبة تطبيق الحياد الاعلامي. وتوصي لادي بأن تبذل وسائل الاعلام الجهود من أجل تسليط الضوء على قضايا العدالة الجندرية التي تطلع الجمهور على وضع النساء في لبنان، وحقوقهن، والتحديات التي تواجههن، وإنجازتهن؛ وضمان أن تكون التقارير الاعلامية متوازنة بين الرجال والنساء من خلال تصوير كيفية تأثر النساء بالقضايا والسياسات الحالية. وبشكل عام، يجب أن تتوفر تغطية أكبر للنساء بعيداً عن الصور النمطية السلبية.

على المستوى الاستراتيجي

تشجع لادي الحكومة والبرلمان على تجاوز تدابير الحد الأدنى وتبني سياساتٍ واستراتيجياتٍ لتعزيز مشاركة النساء السياسية. كما توصي بإزالة العقبات التي تواجه تحقيق النساء حضورًا وازنًا في الفضاء العام من أجل تحقيق المساواة والمواطنة الكاملة للنساء؛ وما يعنيه ذلك من إصلاحاتٍ أساسية على المستوى الاجتماعي والقانوني والاقتصادي والسياسي. فلا يمكن التوقع من النساء بأن يكنّ حاضراتٍ بزخم في المجال العام من دون إقرار إصلاحات بنوية تمكنهن من التمتع بمواطنتهن الكاملة. لذا، لا بد من إصلاح قانوني على مستوى قوانين الأحوال الشخصية، وقانون الجنسية، وقانون العقوبات وغيرها من القوانين التي تتعامل مع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. فالإصلاحات في القوانين التي تحكم شؤون النساء في مسائل الزواج والطلاق والإرث وحضانة الأبناء والجنسية وتجريم الاغتصاب والتحرش الجنسي، ستؤدي إلى تطورٍ إيجابي في ظروف النساء على مستوياتٍ عدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب اعتماد سياساتٍ اقتصاديةٍ داعمةٍ للنساء سواء على مستوى العمل أو على مستوى ظروفه. ومما لا شك فيه أن إنهاء هيمنة وحكم المنظومة الطائفية البطريركية في المجتمع هو إحدى أكثر القضايا أولويةً وضرورةً لجهة تحقيق العدالة الجندرية والمواطنة الكاملة للنساء في لبنان.

أسئلة المقابلات مع المرشحات

- (1)** هل سبق لك الانخراط في العمل السياسي أو النقابي أو التنظيمي من أي نوع؟ أم كانت هذه أول تجربة ترشح لك؟
- (2)** ما هي العوامل التي شجعتك على الترشح في انتخابات 2018 سواء على المستوى العام أو الخاص؟
- (3)** هل واجهت أي نوع من الضغوطات لثنيك عن الترشح من قبل العائلة أو المجتمع أو أي طرف آخر؟
- (4)** هل شعرت بأن حزبك أو لائحتك تمنحك الدعم الذي تستحقينه؟ ما هو نوع الدعم هذا؟
- (5)** انسحبت العديد من النساء لعدم تمكنهنّ من الانضمام الى لوائح وفق ما ينص عليه القانون، فهل واجهت صعوباتٍ في الانضمام الى لائحة انتخابية؟ لماذا؟ وكيف تقيمين تجربتك مع تشكيل اللائحة؟ هل كانت صعبة؟ وما هي أبرز التحديات على هذا الصعيد؟
- (6)** ما هو انطباعك حول قانون الانتخابات النسبي مع الصوت التفضيلي؟ هل ساعد أم حجّم تمثيل النساء؟
- (7)** ما هو انطباعك حول دور هيئة الإشراف على الانتخابات؟
- (8)** هل واجهت أي ضغوطاتٍ أثناء الحملة الانتخابية؟ وما هي أشكال هذه الضغوطات؟
- (9)** هل واجهت أي شكلٍ من أشكال العنف خلال الحملة؟ (عنف جسدي، عنف معنوي، تشويه السمعة، عنف جنسي)؟ كيف تم التعاطي معه؟
- (10)** ما هي أهم التحديات التي واجهتها أثناء قيامك بحملتك على صعيد الدعاية، الحشد، الإنفاق/ الخ؟
- (11)** من هم المسؤولون عن حملتك الانتخابية وهل تمت مراعاة إدماج النساء عند اختيار افراد الحملة؟
- (12)** ما كان دورك في اللائحة الانتخابية؟ هل شعرت بأي نوع من التهميش؟

(13) ما هي أهم القضايا التي تناولتها في حملتك؟ وما الأولوية التي أعطتها برنامج اللائحة لقضايا حقوق النساء؟

(14) هل تعتبرين أنك حظيت بتغطية إعلامية عادلة؟ وهل أعطى الإعلام مساحةً متساويةً لجميع المرشحين؟

(15) إن كنت من الناجحات في الانتخابات: ما هي العوامل التي تعتبرين أنها كانت حاسمة في نجاحك؟ (وجود الدعم الحزبي-الدعم المادي- الخبرة السابقة بالعمل السياسي- الاعلام- الترشح مع حزب قوي...)

(16) ما هي مقترحاتك لتعديلاتٍ ضروريةٍ في النظام الانتخابي أو في العملية الانتخابية لكي تتمثل النساء بشكلٍ أكبر؟

(17) كيف تقيمين هذه التجربة بشكلٍ عام؟

(18) هل من تعليقاتٍ أو توصياتٍ ختامية؟

كتاب الى هيئة الإشراف على الانتخابات

بيروت في 18 نيسان 2018

جانب رئيس هيئة الإشراف على الانتخابات سعادة القاضي نديم عبد الملك المحترم،

تحية وبعد،

الموضوع: استفسار عن بعض الأمور من أجل التقرير الخاص بمراقبة الانتخابات من منظور جندي

تتقدم الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات من سعادتكم بطلب الاجابة على بعض الاستفسارات عن المواضيع الواردة ادناه، وفقاً للمادة 20 من القانون الانتخابي التي تعطي الحق لهيئات المجتمع المدني بمواكبة مجريات الانتخابات، وعطفاً على موافقتكم على طلب الجمعية بتاريخ 9 شباط 2019 المرفق ربطاً.

بناء عليه، ترغب الجمعية بمناقشة المواضيع التالية مع هيئتكم الموقرة:

- ما هو عدد العنصر النسائي في المكتب التنفيذي للهيئة؟
 - ما هي المهام المنوطة بالموظفات في المكتب التنفيذي؟
 - هل بادرت الهيئة الى حملة تثقيفية مخصصة للانتخابات اللبنانية لتشجيعهن على الانتخاب أو لتثقيفهن حول العملية الانتخابية؟
 - هل رصدت الهيئة أي ممارسات عنفية سواء لفظية أو جسدية ضد مرشحات؟
 - هل تواكب الهيئة الخطاب الاعلامي حول المرشحات؟ وهل قمتم بأي توجيهات للاعلام في ما يخص ضمان حظوظ التغطية المتساوية للمرشحين والمرشحات، وحول اعتماد خطاب لا يميز ضد المرشحات على اساس نوعهن الاجتماعي؟
- نتطلع للحصول أجوبة عن الأسئلة أعلاه وتمتين علاقة التعاون فيما بيننا بما يخدم نزاهة وشفافية العملية الانتخابية كما المساواة كأساس لكل عملية ديمقراطية سليمة.

تفضلوا بقبول الاحترام،

الأمينة العامة

يارا نصار

كتاب الى وزارة الداخلية والبلديات

بيروت في 6 حزيران 2018

جانب وزارة الداخلية والبلديات،

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: استيفاء معلومات عن المشاركة النسائية في الانتخابات

لما كان قد صدر قانون انتخابي جديد يحمل الرقم 44\2017 ونشر في الجريدة الرسمية في عددها 27 بتاريخ 17/06/2017، ويعطي الحق القانوني للجمعيات المختصة بمراقبة الانتخابات النيابية لعام 2018.

ولما قامت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات بمراقبة جميع مراحل العملية الانتخابية من منظور جندي.

تتقدم الجمعية من وزارتكم الكريمة بطلب تزويدها بالأمور التالية وذلك لأغراض بحثية بحتة:

- عدد الناخبات مقارنة بعدد الناخبين في كل دائرة انتخابية.
- عدد موظفات هيئة القلم (رئيسة/كاتبة) مقارنة بالموظفين الذكور في كل دائرة انتخابية.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام،

عمر كبول
المدير التنفيذي

المراكز التي تم استطلاع آراء الناخبات فيها

الدائرة الصغرى	المراكز
بيروت الأولى	مدرسة متوسطة الأشرفية الرسمية المختلطة في رميل
بيروت الثانية	مدرسة الحكمة القنطاري
جبيل	دار الوقف في كفون
	بهو الكنيسة في يانوح
كسروان	دار البلدية في جعيتا
المتن	المدرسة الأسقفية الأولى كفرياسين في أدما والدفنة
	مدرسة سن الفيل الأولى الرسمية
	مدرسة مسروبيان في برج حمود
بعبدا	الجامعة الأميركية للثقافة والتعليم في سبنيه
الضاحية	ثانوية حارة حريك
عاليه	المدرسة الرسمية في رشميا
الشوف	المدرسة الرسمية في الباروك
	المدرسة الرسمية في الجية
البترون	المدرسة الرسمية في دوما
بشري	مركز الخدمات الانمائية الشاملة في الديمان
الكورة	المدرسة الرسمية في كفريا
زغرتا	المدرسة الرسمية في ارده
طرابلس	مدرسة ابن سينا الرسمية في القبة
لمنية-الضنية	مدرسة بحنين الرسمية في بحنين

الدائرة الصغرى	المراكز
عكار	المدرسة الرسمية للبنات في رجة
	المدرسة الرسمية في تكريت
زحلة	معهد جزرتا الفني في جزرتا
البقاع الغربي- راشيا	التكميلية الرسمية في القرعون
	المدرسة الرسمية في عين حرشة
بعلبك (بشار حمزة)	الثانوية الرسمية في النبي شيت
بعلبك (محمد عبد الساتر)	المدرسة الرسمية المتوسطة في الحدث
الهرمل	المدرسة الرسمية في الشواغير
صيدا	المدرسة الرسمية في صيدا حي الدكرمان
جزين	ثانوية جزين الرسمية في جزين
صور	الثانوية الرسمية في العباسية
الزهراني	ثانوية الغازية الرسمية المبنى الجديد
النبطية	المدرسة الرسمية في النبطية الفوقا
مرجعيون	المتوسطة الرسمية في القليعة
حاصبيا	المدرسة الرسمية للبنات في صفيحة
بنت جبيل	مدرسة رميش المتوسطة الرسمية

أ ف ب، الظهور الاعلامي في لبنان حكر على المرشحين المتمولين فقط، 25 ابريل 2018.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، تقرير الجمعية الأولي لتقييم يوم الاقتراع، أيار 2018.

الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، مسودة قانون الانتخابات النيابية لعام 2013.
<https://bit.ly/2vVWtn>

الرئيس عون للمرأة اللبنانية: خذي المبادرة وافرضي حضورك ولا تسمحي للمجتمع الذكوري أن يؤثر على تفكيرك، (آذار 2018)، موقع التيار، <https://www.tayyar.org/News/203982>

إلهام برجس، في حضرة "الانفاق" و"الاعلان"، يغيب الاعلام عن "العرس الديمقراطي"، المفكرة القانونية، 4 أيار 2018. <http://www.legal-agenda.com/article.php?id=3996>

الانفاق الانتخابي، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، <http://bit.do/etBPD>،
النواب المنتخبات، ميغافون، <http://bit.do/etBPP>

راجانا حامية، قانون حماية النساء من العنف: «مش المهم إنو قطع»، جريدة الأخبار،
الجمعة 2 كانون الأول 2016. <https://al-akhbar.com/Community/233487>

رانيا حمزة، نساء لبنان يخرجن من قمقم التوريث السياسي ترشحا، المفكرة القانونية،
4 أيار 2018. <http://legal-agenda.com/article.php?id=4432>

فاطمة نصر الله، أصوات تعلقو في لبنان: «الكوتا» النسائية تمهيد للمناصفة في السياسة، جريدة الحياة، 31 مايو 2017.

قراءة نتائج الانتخابات من وجهة نظر المرشحات، مهارات نيوز،
<https://www.facebook.com/Maharatnews/videos/981966351952932>

كاثرين بتروني وماركوس هالينان، السياسة والتقدم والبرلمان في العام 2018: هل تستطيع المرأة اللبنانية المضي قدماً؟، دعم لبنان.

كمال فغالي، في وزارة الداخلية 500 ألف ناخب إضافي، جريدة الأخبار، 17 أيار 2018. <https://al-akhbar.com/Politics/250189>

سعدى علوه، سيلفانا اللقيس المرأة الصلبة الوفية للقسم، المفكرة القانونية، 4 أيار 2018.
<http://legal-agenda.com/article.php?id=4425>

علي سليم، الياس نصّور (2016)، تقرير مراقبة الانتخابات البلدية لعام 2016 من منظور جندي، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

علي مراد، كيف تم تقويض فاعلية النظام النسبي؟، المفكرة القانونية، 4 أيار 2018. <http://le-gal-agenda.com/article.php?id=4419>

مرال توتليان (2014)، المرأة في لبنان بالأرقام، موقع الإحصاء المركزي.
http://www.cas.gov.lb/images/PressRoom/Women%20in%20Lebanon_Dr.%20Maral%20Tutelian_Grand%20Serail%2023%20Avril%202014.pdf

مهارات، التقرير الاول حول التغطية التلفزيونية للحملات الانتخابية للمرشحات (26 آذار – 8 نيسان)،

ميراي نجم شكر الله، هيئة الإشراف على الانتخابات: خطوات ناقصة نحو الاستقلالية التامة في ظل قانون الانتخابات الجديد، المفكرة القانونية، 4 أيار 2018،
<http://www.legal-agenda.com/article.php?id=3996>

هويدا عدلي، منى عزت، ريهام باهي، مروة نظير (2017)، المشاركة السياسية للمرأة. فريديريش ايبيرت ستيفتونغ، مصر، 2017.

برناديت ضو، "التيارات النسوية في لبنان: بعد الولاء للوطن، هل سينتفض الجسد خلال "الربيع العربي"؟" (En-Ar)، Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support, 2015-06-01.

H., G. (2018, March 22). Infographic shows the distribution of women running in the parliamentary election. Retrieved May 10, 2018, from <https://www.the961.com/infographic-shows-distribution-women-candidates-election/>

Patriarchy and sectarianism: A gendered trap, baseline of women in politics: Lebanon case (Rep.). (2017). HIVOS.





LADE

الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات

Sodeco, Petro Trad St.,
Sodeco 7 Bldg., 5th Fl.,
Beirut, Lebanon
+961 1 333713/4
info@lade.org.lb
lade.org.lb

